

بيان من المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان يعلن طرد المجموعة الصبائية اليسارية المرتدة على الماركسية اللينينية



الصراع بين تونس والاميركية
وعمان والاميركية - الهاشمية!

جموعه من معركة المقاطعة وذلك حين تطايرت جبهتهم اشلاء خلال الاستشارات في لعبة التزاحم على كرسي رئاسة الحكومة . وما تبقى من الرصيد استنزفته بقي الدين الصلح في محاولاته المتكررة فشلا حتى الآن لتشكيل الحكومة الجديدة وبذلك افترض معنى المشاركة التي رفعها اقطاء الاقطاع السياسي المسلم شعارا لمركبتهم . وبدأ - انهم - على حد تعبير جنبلات - يخافون المشاركة فعلا ، وجل ما يريده أي مكلف منهم بتشكيل الحكومة هو الحصول على المقعد بأي ثمن . وفي طليعة الثمن : بركة المراجع العليا ورضاها واستمرار هيمنتها على مقاليد الحكم وتأمين الاكثريّة النيابية المطروحة . وهذا معناه انهم باتوا غير قادرين على تكرار معركتهم مع العهد تحت شعار المشاركة ايا كان نوع الحكومة التي سيؤتي بها . بل وأكثر من ذلك ، فان بيان « الهيئات الاسلامية » الاخير والذي تبسّط بصياغة السلطة واضحة عليه يطوق سلفا أية امكانية لتكرار معركة المشاركة معلنا انتهاءها وانسحابه منها داعيا سوريا الى فتح الحدود فوراً !!

في ضوء ذلك كله ، أي في ضوء المخطط الذي تنفذه السلطة لتجميع وضغط الضغوط والقوى التي انطلقت بعد حملة أيار ، ما هو الاستنتاج السياسي الرئيسي الذي يمكن الخروج به ؟ وإلى أين مرة أخرى يجري دفع الأزمة الوزارية ؟ إذا كان من السابق لاوانه الخزم بأن وضع عملية تشكيل الحكومة الصليحية أمام طريق مسدود يعني التمهيد لتجديد الحملة ضد المقاومة والحركة الوطنية فوراً ، الا ان ما يجري يكشف بمزيد من الوضوح التوايأ المبيتة في هذا الصدد . وهو أمر معناه أنه اذا كانت السلطة ما تزال في صدد هدنة مؤقتة مع المقاومة ، الا ان الحكومة التي تريدها هي الحكومة التي تنطوي - في ظل الهدنة المؤقتة - على كل ضمانات التنفيذ لمخطط ضرب المقاومة عندما يتقرر استئنافه وتتوفر الظروف الملائمة له .

لذا يستمر تعقيد الأزمة الوزارية لتتفتح بذلك أمام السلطة مخارج متعددة ذات جوهر واحد : أما دفع تقي الدين الصلح الى الاعتذار والمجيء بحكومة تنفيذ جديدة - على غرار حكومة الحافظ - بيجري التمسك بها والعمل لانجاحها في مواجهة الجميع هذه المرة . وأما تحويل تقي الدين الصلح نفسه الى رئيس لحكومة التنفيذ المذكورة ، ولا فرق في ان تتشكل عندئذ من داخل المجلس أو من خارجه طالما انها سوف تقوم على استبعاد أية عناصر قد تشكل كابحا ولو نسبيا لحرب المواقع ضد المقاومة عندما يبراد استئنافها .

في مواجهة ذلك كله يتحدد - تكراراً - ميدان النضال الرئيسي للحركة الوطنية الديمقراطية : تعبئة الجماهير وشحن نضالاتها السياسية والاجتماعية وتأهيلها للدفاع عن الوطن والمقاومة من أجل تشكيل سد منيع في وجه مخطط التصفية والقمع . وفي هذا الإطار تتكسب سلسلة المهرجانات الشعبية التي قرر لقاء الاحزاب اقامتها على امتداد المناطق اللبنانية اهميتها ووظيفتها السياسية الحيوية .

إلى أين يجري دفع الازمة الوزارية اللبنانية؟

مع كمال جنبلات حليلة تماماً : رفض التعاون معه من الموقع الوطني الديمقراطي الذي يمثلته وقبول كتلته النيابية في الحكومة كمجرد كتلة سياسية محلية (شوفية) وعلى رأس وزارات غير سياسية تحجب عنه امكانية التدخل في شؤون الحكم الفعلية بما هي اختيارات تتناول القضايا الرئيسية والمصرية . وهو أمر يذكر بالعروض التي اطلقها أمين الحافظ عندما كلف لأول مرة بتشكيل الحكومة : الاستعداد لتعيين بهيج تقي الدين وزيراً (ربما في الأشغال العامة آنذاك) وبمعزل عن الشروط السياسية التي حملتها مذكرة جبهة النضال في حينه . أن فلا تغيير سياسيا جوهريا على صعيد موقف العهد من كمال جنبلات كما مورس خلال السنوات الثلاث الماضية ، والحكومة المطلوبة - رغم أنها تأتي في أعقاب الاحداث التي أبرزت وزن جنبلات السياسي - لا تتسع لتمثيله فعليا .

حين سقطت حكومة أمين الحافظ وبدأت الاستشارات لتكليف سواء كان يقال علنا في أوساط السلطة : نريد حكومة تمكن ، في جملة ما هو مطلوب منها ، من فتح الحدود مع سوريا . وكان ذلك معناه ان مراعاة الوضع العربي (والموقف السوري خاصة) تدخل في أساس التوازنات التي يجب ان تعكسها أية صيغة سياسية جديدة . لكن الظواهر التي رافقت الأسبوعين الاخيرين على هذا الصعيد أنت فصيح كما يبدو عن رغبة السلطة الفعلية في ان تجد مسألة اغلاق الحدود مخرج لا تجعلها عنصرا ضاغطا على عملية تشكيل الحكومة الجديدة . فمن موقف المكابرة السياسية التي اتفقت السلطة أصلا تجاه اجراء اغلاق الحدود (حين أعلنت بعبارة حادة رفضها للضغوط الخارجية) جرى الانتقال هذا الأسبوع إلى موقف المكابرة الاقتصادية . فقد ترددت على لسان أوساط السلطات العليا - وخلال بعض المقابلات - عبارات استهدفت الإيحاء بان الضرر الاساسي من جراء اقبال الحدود يلحق بالاقتصاد السوري نظما يصيب الاقتصاد اللبناني ! وهو الإيحاء نفسه الذي حملته مقال « النهار » في هذا الصدد . وليس مهما هنا مقدار ما ينطوي عليه هذا الإيحاء الذاتي من حقيقة (ذلك ان

الى أين يجري دفع الازمة الوزارية بعد أن احتازت اسبوعا آخر وهي تراوح مكانها ؟ حين سقطت حكومة أمين الحافظ وكلف تقي الدين الصلح ، كان طبيعيا ان نرى في ذلك دليلا أوليا على أن العهد قد انتقل من موقف تجاهل نتائج حملة أيار ضد المقاومة ورفض دفع أي ثمن سياسي لقاء فشلها ، الى موقف مراعاة ضغط القوى والعوامل التي تأكد حضورها وازداد وزنها بعد الحملة المذكورة . وقد بينا في مقالات سابقة حدود المرونة التي يبدو العهد مستعدا لابتدائها على صعيد تشكيل الحكومة الجديدة . لكن وقائع الأسبوع السياسي الاخير أنت تقلص ميدان المرونة المفترضة نحو حدود جديدة أكثر ضيقا ، بحيث بات السؤال الرئيسي المطروح هو : هل ان العهد أصلا بصدد تسهيل تأليف حكومة تراعي ضغوط القوى التي اطلقها فشل حملة أيار ، أم ان ما يجري تحكيمه خطة هدفها تجميع الضغوط المذكورة وامتصاصها من أجل العودة الى صيغة حكومة تكرر الوظيفة السياسية لحكومة أمين الحافظ ؟

الأدلة التي تسمح بترجيح الجواب إيجابا على هذا السؤال باتت كثيرة . في طليعة هذه الأدلة تصاعد الموقف السلبي من كمال جنبلات وما يمثله سياسيا . لم يكن التشدد في استعداد جنبلات عن وزارة الداخلية في الحكومة الجديدة مفاجئا . وقد حملت المواقف الضمنية والمعلنة لاختلاف فراق الأزمة الوزارية خلال الأسبوع الاخير (من القصص الى الكتابات مروراً بالوطنيين الاحرار) مزيدا من الوضوح على صعيد « مبررات » الاستعداد المذكور . وهي لم تحل ذلك فقط بل بينت ان الرفض ينصب أيضا على وجود من يمثل جبهة جنبلات النيابية في موقع وزاري ذي صفة سياسية . ومن هنا كان الفيتو على توزيع بهيج تقي الدين في الداخلية . وعبر ذلك كله باتت شروط التعامل

وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية يعود من زيارته للصين الشعبية

بناء على دعوة رسمية من جمعية الصداقة للصين مع الشعوب الأجنبية فقام وفد من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرزق بسير خالد بزيارة لجمهورية الصين الشعبية استغرقت اسبوعين. وقد رافق الوفد بعتة منقائلي الجبهة الديمقراطية. وبسما سابع البعة زيارتها لجمهورية الصين الشعبية، عاد الوفد الرسمي الى مقر عمله بعد ان قضى في الصين عدة اسابيع ، كانا حائلي بالمباحثات الرسمية ونبادل الجسارب والخراب النضالية ، كما وبغدد مراكز الخاومة الثورة في عدة مناطق ابرزها بانان، التي قاد منها الحزب الشيوعي الصيني حرب الخاومة ضد الفزاء اليابانيين . وقد زار الوفد ايضا العديد من الكومونات الشعبية والمصانع، والتي يجاهر العمال والفلاحين ، الذين رحبوا برحبا شديدا بالوفد القادم من الجبهة الامامية . وكان رافق الوفد الفلسطيني وفد حزبي صيني برئاسة نائب السكرير العام لجمعية الصداقة للصين مع الشعوب الأجنبية. وفي الامة الاولى للزيارة عقدت الوعد الفلسطيني الزائر عدة اجتماعات مطولة وعلى مدى ثلاثة ايام مع الرفاق الصينيين . وكان انظرط الصيني في المباحثات برئاسة نائب رنسي جمعه انصدافه بتشاركه نائب السكرير العام وبعض رؤساء الاعسام في انجيمعه خدا الى جانب رنسي دائره الشؤون الاغرو - نسوبه في وزارة الخارجية وتائب رنسي دائره العلاقات الخارجية في وزارة الدصاع وعدد احر من المسؤولين في الوزارين . وفي هذه الاجتماعات طرح الوفد الفلسطيني ايام الرفاق الصينيين الاوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي شرق الاردن موضحة حده المهاد النضاليه للمرحلة الشاقة التي يحارها الحرك الوطنية الفلسطينية وعصائنيا الثورة المسلحة . كما جرى في هذه الاجتماعات استعراض وام للظروف التي يمر عنها القصة الوطنية العادلة للشعب الفلسطيني ووسائل النضال القتله بدوع محططات واضعاع الفزاء الاسرائيلين وبالصدى لجميع القوى التي تضع العرائل امام الثورة الفلسطينية. وببادل الطرفان وجهات النظر في الوضع العربي والدولي بصورة عامة واتاره على- مسيره النضال الثوري الفلسطيني ومسيرة

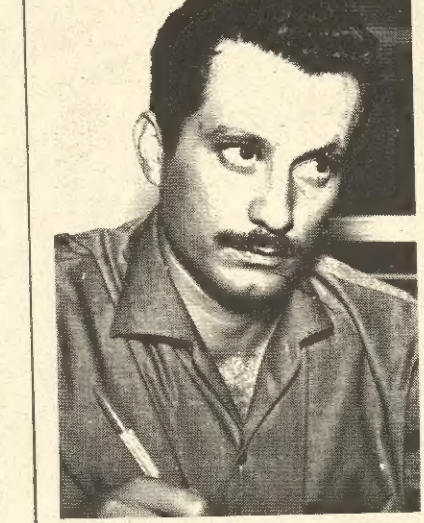
قسم الاشتراكات في الحرية
يذكر جميع المشتركين في
الخارج بصورة تسديد المبالغ
المتبقية عليهم حتى لا يضطر
الى وقف الارسال لهم في
نهاية الشهر الحالي .

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون حكام الاردن .

لازال « ٢١٠ » مناضل من حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الاردنية ، يعانون في سجون الرجعة الاردنية اسوأ انواع الاضطهاد والتعذيب يوميا . فرغم مرور ثلاث سنوات على اعتقالهم ، لم يقدم اي منهم الى محاكمة علنية عادلة ، والعدد القليل منهم الذي تم تقديمه الى محكمة عسكرية سرية برئاسة الدعو تيسر نضاعة ، حرما من حق توكيل اي محام للدفاع عنهم ، كما نموا منما تاما من الحديث والرد على التهم الموجهة لهم اثناء المحاكمة .

- ورغم ان الحاكم السورية التي كانت تجري اعتباطا لم تكتل لاي مناضل حق الدفاع الشرعي عن نفسه ، فقد صدرت عشرات التالكة كما سبناها المحكمة العسكرية :
١ - الانتساب لمنظمات مسلحة ، ويقصد بها حركة المقاومة الفلسطينية وهي ذات التهمة التي تستخدمها عادة المحاكم الصهيونية .
٢ - حمل السلاح وممارسة الدفاع عن الثورة .
٣ - التصدي لحملات قوات القمع الملكية في ايلول ١٩٧٠ وفي مجازر جرش وعجلون .
٤ - التشهير بالمواقف الخيانية التي يرتكها حكام عمان من خلال الكتابة واعلان الراي في الدنوات .
٥ - مقاومة سياسة الدولة

وداخل السجون ، يعاني المعتقلون من

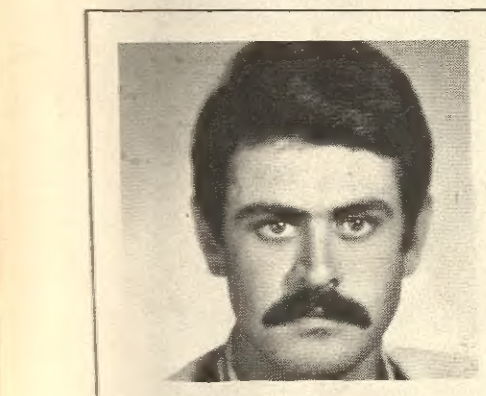


في الامة من توموا الماضي جادفت ذكرى مرور سنة على استشهاده المناضل الفلسطيني والاديب القديمي غسان كنفاني .

وقد استشهد غسان على يحد والدولة . وفي هذا اللقاء تحدث نائب وزير الخارجية قائلا : « باسمي وباسم الحكومة الصدية ارحب بعود الجبهة الديمقراطية ، الذي يزور الصين واعتقادنا ان تجري نبادل الاراء والجربة ونبادل النظم ونزيد الفهم المتبادل ونعزز التعاون الكفافي فيما بيننا » . وبعد اللقاء مع نائب وزير خارجية الصين المسمعة بم ترسيب برنامج الزيارة لوفد الجبهة الديمقراطية، الذي اطلع على الجارب الثورية في بناء الاشتراكية . وابدى الوفد الفلسطيني الزائر اعجابه بالانجازات الثورية وبالحوالات الاشتراكية المصينة الحذور في جمهورية الصين الشعبية .

أسوأ ظروف المعيشة . فلا تزيد كمية الوجبة اليومية التي تقدم لهم عن نصف رقيق من الخبز الاباس وعدد من حبات الزيتون، وقطعة صغيرة من الجبنة وكوب من الشاي . كما يمنع المعتقلون من الاستحمام ، مما أدى الى انتشار الامراض الجلدية وخاصة الجرب بينهم . ولازال عدد كبير منهم يرتدي ثيابهم الملأى التي دخل فيها الى المعتقل منذ سنوات ، ويجرم من استلام اي ملابس اخرى .

ورغم ان الحكومة الاردنية قد اصدرت منذ تشرين الاول ١٩٧٠ وحتى الان سلسلة احكام ملكية بالغو العام عن جميع المعتقلين السياسيين ، الا ان غالبية معتقلي المقاومة والحركة الوطنية لم يتم الافراج عنهم بموجب هذه القرارات الملكية . . ويعلم الشعب في الاردن ان الذين استقالوا من هذه «الكرمة» هم في معظمهم من اللصوص والمهربين . لقد كان النظام الاردني يلجأ الى اصدار احكام الغو الوهمية هذه ، كلما ازداد ضغط الحركة الشعبية ومطالب عائلات المعتقلين واشتدت الحملة العربية والدولية ضد هذا العنف ، ولكن اصدار الاحكام شيء . . وتطبيقها شيء اخر في نظر حكام عمان . ان العديد من مناضلي حركة المقاومة البارزين وفي طليعتهم صالح راعت ونيسر الزبري وخطاب وجدي مطر ومحمد صوب وسوامه يعانون اسوأ الظروف ويعرضون لعذوب معاملة قاسية بدون ان تستطيع أدوات التمتع النبل من مغنياتهم وصمودهم . في ذكرى مجازر جرش وعجلون . . لنجدد النضال من اجل اطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الاردن . . لنشجب القاسية السوداء . . لنكفل كل القوى الوطنية والقدمية العربية ، كل القوى التقدمية والديمقراطية . . كل انصار الحرية واعداء القاشنة من اجل حياة المعتقلين وانطلاق سراحهم جميعا .



من شهداء الجبهة الشعبية الديمقراطية

المناضل سعيد البطال (أبو مشهور) - من مواليد طيرة حيفا ١٩٤٧ - تلقى علومه الابتدائية والثانوية في دمشق - كان من الكادر العسكري في صفوف الجبهة الشعبية الديمقراطية حتى مجازر ايلول ١٩٧٠ - خاض مع قوات الجبهة العديد من المعارك المسلحة مع العدو الصهيوني ، وفي سبيل تحرير الارض . كما فت الادب العربي واحدا من أبرز وجوهه . هذا وقد اقيمت بهذه المناسبة حفلة خطابية خاصة في جامعة بيروت العربية تكلم فيها كل من : كمال جنبلاط ورباض طه ، وجورج جيش ممثلا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

٧٢ -

اعتقالات جديدة في مصر

ما زالت حملات الاعتقال تجري في مصر على نطاق واسع . فقد بدأت حملة جديدة في الاسكندرية يوم ١٧ - ٦ حتى ٢١ - ٦ ، بلغ عدد المعتقلين فيها ٣٦ شخصا ، واستمرت فيما بعد ، لنضم عددا كبيرا ، ولتتمدد الى الارباس والمدن القريبة من الاسكندرية . والقي القبض على المناضل القديم الدكتور علي التويجي - من مدينة دسوق - والمعروف بكتاباته عن الفلاحين . كذلك تحقق نيابة أسبوط مع الطلاب الذين شاركوا في مؤتمرات العام الماضي (نيراسر صقر ، وهو من العناصر التي سبق للسلطة ابعادها عن موطنه في قرية كمشيشي (محافظة المنوخة ، وتلقب دورا طليعا في قيادة الكشاح الفلحي) وذلك بقرقر اداري . ويعترض في سجن أسبوط لتعذيب وحشي ، في محاولة لاتزاع اعترافات منه ، للربط بين الحركة الطلابية والعمالية والفلاحية . كما ان له

شقيقتان متهمتان في احداث الطلبة ، اعدامها قذبت للمحاكمة - امان الشيخصقر - والاخرى - بشرى صقر - يبحث عنها البوليس لاعتقالها . وفي ٢٥ - ٦ عقدت محكمة « الحراسات » للنظر في قضية تأسيسي تنظيم شيوعي ، تضم نبيل الهلاي (الحامي المناضل المعروف) ونبيل صبحي (مدرس) وجبيل صقر (صيدلي والعمال واخرين . ومن الجدير بالذكر ان القضية مقدمة « لمحكمة الحراسات » ، رغم ان التهمة الموجهة اليهم لا علاقة لها بالحراسات وجرائم المال . والسبب في ذلك يرجع الى ان قانون الحراسات يجيز للمدعي العام « الاشتراكي » ان يطالب المحكمة « بالتحفظ » على الاشخاص (اي اعتقالهم) لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات . وهو الامر الذي لا يتوفر في غيره من القوانين . لذلك ، فقد دفع المتهمون بعدم اختصاص المحكمة وطالبوا بتحويلهم على

ورغم ذلك ، واصلت المحكمة نظر طلبب النيابة ، وقدم المدعي العام اعترافات لنيل صبحي وجبيل حقي ، كدليل اخر ضد المتهمين ، لكنها قاما بسحب اعترافاتها ، وقام نبيل صبحي بهجاجة المباحث العامة وفضح عمليات التعذيب التي تعرض لها ، باستخدام الصديت الكهربائية والحقن بالعقاقير التي تفقده الوعي، واصطحابه الى الجيانات وحبسه في القبور، وهو واقع تحت تاثيرها . وذكر ان الاعترافات قد املت عليه في هذه الظروف غير الطبيعية ، ودفع بيطلائها .

لكن وكمل النيابة تجاهل واقعة التعذيب ، وشكر نيل صبحي على « تعاونه وكشفه للحقيقة » ، غار الاخر واعلن ان كل اعترافاته لا اساس لها من الصحة ، وانه يرفض « ان يكون خروجه من السجن على جثث الناس الشرفاء » واصدرت المحكمة قرارها « بالتحفظ » على اربعة من المتهمين لمدة عام وهم محمد علي عامر والمتشاوي ونبيل صبحي وجبيل حقي . وفي القاهرة تواصل المباحث العامة مظاردة الوطنيين ، واقت القبض اخيرا على عدد كبير منهم خليل عفت وعلي عفت . ويحقق حاليا مع يوسف درويش (الحامي وسكرتير اقتصاد القانونيين الدوليين) ووديع وهيب (مهندس) واديب ديميري (مدرس وكاتب وعضو هيئة تحرير مجلة الكاتب) . وقد منعت عنهم الزيارات ، وعزلوا داخل السجن ، مما يثير الشكوك والخوف من استخدام نفس اساليب التعذيب في محاولة لاتزاع اعترافات منهم .

منشآت إسرائيل الصناعية في حماية القوات الأردنية والسعودية ؟!

تكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ٩ - ٧ - ٧٢ ان الناطق باسم مصنع البحر الميت شلومو دروري قال في احتفال بمناسبة ائزال عواصة جديدة : « ان الجيش الاردني يقوم الان بحراسة المصانع الاسرائيلية على البحر الميت » . وتحدث دروري عن عمليات اللوار الفلسطينيين في جنوب غور الاردن ، فقال ان المصانع الاسرائيلية تعرضت للتصف مرة تلو المرة ، الى ان قامت القوات الاسرائيلية باحتلال غور الصافي بواطظ مع السلطات الاردنية عام ١٩٧٠ حيث مهدت لذلك بشق طريق على الساحل الجنوبي لبحر الميت يشرف على قرية الصافي . واضاف ان « القوات السعودية قامت بالسيطرة على النقطة والحلول محل القوات الاسرائيلية بعد ان انسحبت الاخيرة منها ، الى ان قرر الملك حسين مؤخرا نقل القوات الاردنية الى غور الصافي لتحل محل القوات السعودية بعد ان رأى ان تواجد القوات السعودية والاسرائيلية يمكن ان يعرض سيطرته على المنطقة للخطر » . ووعد الملك حسين ان « تعمل قواته على حراسة البحر الميت وعدم ضرب المنشآت الاسرائيلية في المنطقة » !

(اجزاء اخرى من قنبلة لم تنفجر) !! ان القصة من بدايتها ملققة . . ولكي تسير السلطات الرجعية في تبرير استشهاده المناضل محمد بونفور من جراء التعذيب شنت حملة من الشائعات من خلال الغموض الذي اصاط بالحادث والذي ساعد على نمو الشائعات هو الارهاب البوليسي المروض على البحرين . ومن هذه الشائعات انهم كانوا يبنون تفجير المنشآت والاوتوبيسات كما صرح خليفة بن سلمان رئيس الوزراء ، وان هذا هو مصر من يلعب بالسلاح وانهم كانوا يبنون تفجير الحي الذي به البيت . ان اصابع الاتهام توجه مباشرة الى حكومة البحرين في مقتل المناضل محمد بونفور . . ان اصابع الاتهام توجه مباشرة الى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان رئيس الماحت (القسم الخاص) . ان هذا الاغتال وطريقه نبت ان الانلوب الامريكي بوجود القاعدة الامريكة ورجال الاستخبارات الامريكة بهدف الى نهي مقتل المناضل محمد على ايدهم . . وشن حملة جديدة من الاعتقالات . . وخلق حالة من الذعر الجماهيري من اي عمل وطني بهدف الى خلق حكم وطني ديمقراطي . . وجمعت سف الارهاب مسلط على المنظمات والذرى الجماهيرية .

دار ابن خلدون
يصدر هذا الأسبوع
الثورة المضادة
في السودان
الجنة المركزية للثورة الشيوعية الوري
يصدر قريباً :
السياسة العربية لفرنسا
بول الطفا

البحرّيين
توضيحات حول
استشهاد بونفور
- كيف لفقت السلطات قصة انفجار الطرد -

الملققة التي طلع بها جهاز المباحث في جرده الاضواء المبينة بتاريخ ٥ - ٧ - ١٩٧٢ . فبيان السلطة يقول انه حصل « انفجار هائل » في الساعة العاشرة من مساء يوم الاثنين ٢ - ٧ - ٧٢ « ففرت » الشرطة الى مكان الحادث (وطبعاً هرع الناس كذلك لمعرفة سبب الانفجار) ووجد في مكان الانفجار « جنة ممزقة مصب التعريف عليها في بسادء الامر » !! وبعد التحقيق تبين ان سبب الحادث « كان عبوة ناسفة من المواد شديدة الانفجار » . وبعد ذلك يبدو القصة « المباحثية في التفكك فبعد ان (تهرع) الشرطة (ويهرع) الناس الى مكان الحادث . . نجد الشرطة اثار دماء نودي الى خارج البيت . . وتكتك الشرطة من القاء القبض على الجريح صاحب الدماء في بيت شقيقه مصابا بعدة جروح في اجزاء مختلفة من جسمه نتيجة اصابه بعدة شظايا . . « وبعد التحقيق » معه انضح انه كان مع المناضل القتل « عليه كرتون يشاء انفجرت فجأة » « فاغمي عليه ولما اغاق من الصدمة هرب خارج البيت » بعد الاغماء بجوالسي

يستطيعون سد الثغرات الواضحة في القصة

بهذه الطريقة فلماذا لم تنفجر ؟ مع وجود

أزمة مياه الشفة والري

الأهمال والرشوة والانتفاع واسطورة «ري الجنوب»

في مياه الشفة ومياه الري جدد عند مطلع كل صيف . مرة يتضح ان الجفاف بل الطبيعية الأخرى لا تفسر الا جزئيا . فجذورها الفعلية في الأصل ، والسرقة ، ع ، وأهمال حكم برجوازية - مصرية للقطاع الزراعي تعيش عليه أكثر من نصف

التلوث مياه الشفة

أزمة مياه الشفة أكثر مما نصيب سكن الشعبية حيث شبكات التوزيع في القرية تالفة جزئيا أو كليا . تلك تنقطع المياه يوميا بمعدل وسطي بين ٦ و ٨ ساعات . في ذلك التلوث في أنابيب مياه : برج حمود ، النبعة ، الشياح ، برج البراجنة وغيرها . ومع ان شديدة الاهتمام بعدد المؤتمرات تلوث البحر الأبيض المتوسط بأكمله ، برك ساكتا بصدد تلوث بعض الأنابيب نفسها . طبعا ، المسؤولون يشربون نية المياة نيا ، كماء « صحة » . وبينما تعاني جماهير المواطنين أحيائها ، تجني شركة مثل شركة الارباح الجنوبية . يعني فقط ان ان زجاجة مياه « صحة » التي واحد من الماء يتابع بـ ٦ غرشا بـ يسا بقارب سعر لترين اثنين !!

سيرة للعاصمة . اما في الريف ، هي الضريبة الضرورية لمن يريد ، حتى انها لا تصل الى العديد . وقد اكتشف مؤخرا ان سبب الشفة في الريف يعود بالدرجة ببعها من أجل ري بساتين الأفخاذ . لمعدل اليومي لتقاطع المياه في بلغ ٦-٨ ساعات ، فانها تنقطع في أيام الصيف - اي حين يكون الحاجة للماء .

في هذا الأمر ؟ يقترح المسؤولون : صهاريج لنقل المياه الى القرى . صهاريج المنوي شراؤها ٢ مليون ليرة لبنانية . عدة ابار شمالي العاصمة . عبارات المشرئين لضمان عدم زائدة عن حاجاتهم . هذه القرارات منذ شهرين ولان لم ياتي منها . ولا تبدو لنا الا كمشايع لآلام النواب في بيروت والمناطق . راجح سيكون صفقة مكثفة للمفقات

— تحديد زراعة الخضار — تأمين القوى اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات . يبقى ان نعلم ان الاشجار المثمرة يملكها كبار المزارعين . اما زراعة الخضار فهي مورد رزق صغار الفلاحين الذين لا يملكون من وسائل الانتاج سوى جهدهم وسوى عوائلهم . هذا في البقاع . فماذا عن الجنوب ؟

اسطورة ري الجنوب

اذا كان الجنوب يضم اكبر مساحة من الاراضي القابلة للزراعة ، الا انه في المقابل يملك ادنى نسبة من مساحات الأرض المروية ، بين محافظات لبنان ، برغم ان مشروع سد القرون على نهر الليطاني قد اقيم اصلا من أجل ري الجنوب . انشئت مصلحة الليطاني عام ١٩٥١ ، وكانت مهمتها تنحصر في انجاز الدراسات اللازمة لبناء سد القرون من أجل ري الجنوب . ولكن بمجرد انشاء السد ، توات الفضايل .. تبين ان الهندسة مرتجلة ، فهدم السد واعيد بناؤه . وكلف ذلك مئات الملايين من الليرات . وكانت ثاني فضيحة ، تحويل المصلحة من مشروع الاهتمام بالري الى مؤسسة تجارية تنحصر مهمتها في الحصول على الكهرباء وبيعها لكبار المتولين بأسعار زهيدة ، لبيعها هؤلاء بأسعار مرتفعة للمستهلك . ثم برزت الاختلالات التي اكتشفت بعد عامين من حصولها وبلغت ٦٥ ألف ليرة .

وفي عام ١٩٦٦ ، انشئت وزارة الموارد المائية والكهربائية . فالحقت بها مصلحة الليطاني بعد ان كانت تابعة لوزارة الزراعة . الا انها ظلت تتهرب من مشروع ري الجنوب . وفيما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ، كان الخلاف يدور حول « افضل » مشروع لري الجنوب : هل يعتمد منسوب ٨٠٠ مترا ام منسوب ٦٠٠ مترا ؟ حتى اقر مشروع الري على منسوب ٨٠٠ مترا .



« بك الحقيقة؟ » في مشروع لري الجنوب . والعملية كانت مجرد تسليية . انا فكتست الوزارة كلها . وما عزت على اي دراسة سواء على منسوب ٦٠٠ او منسوب ٨٠٠ مترا !! بناء عليه ، تقدم بعض اطراف القطاع السياسي في الجنوب — انقادا لماء الوجه بعد عزلهم الخائفة عن الجماهير اثر مجازر النبطية وغيرها — بسؤال خجل الى الحكومة تضمن ما يلي :

— ما هو برنامج الحكومة لري الجنوب ؟ وهل يتم من الليطاني ؟ وما هي مصادر التمويل ؟ — هل ان ما اعلنه وزير الموارد حقيقة ؟ وما موقف الحكومة من الاهمال ؟ — هل ري الجنوب حقيقة مادية ام مجرد اسطورة خرافية تنتقل من عهد لآخر ؟

وكان رد رئيس الحكومة انذاك صائب سلام : من العار ان ينساق نواب المجلس وراء الفوضى في الشارع . وما قاله الوزير كان حقيقة بناء على معرفته بخبايا ودقائق الوزارة ! وعاد الدوران في الحلقة المغرقة . طلبت وزارة الموارد من الأمم المتحدة القيام بدراسات فنية حول المشروع . ومن المقرر ان تنتهي عام ١٩٧٨ ! كما كانت الحكومة تأمل الحصول على قرض من البنك الدولي لتنفيذ مشروع ري الجنوب . الا ان بعثة البنك الدولي برئاسة مكمارا — التي زارت لبنان في اواخر شباط — رفضت تمويل المشروع ، واقتصرت القرض على اعمال صيانة الطرق في لبنان إضافة لبعض المشاريع السياحية . مرة ثانية يكشف الإقطاع السياسي ورقة التوت التي يسر بها عورته . فالحجج عن تنفيذ مشروع ري الجنوب لا يمكن فهمه الا لسبب احد : الجبن امام اسرائيل التي ترسم سياستها على أعراغ الجنوب من قواه البشرية لمزل المقاومة الفلسطينية وتفتش

على هامش الحرب الاعلامية بين تونس والاردن

الصراع بين تونس الاميركية وعمان الاميركية - الهاشمية

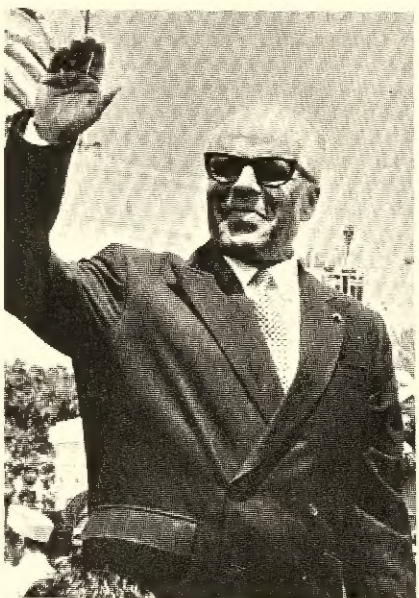
محاولات تمزيق الشعب الفلسطيني و« فلسطنة » الصراع هي هدف الامبريالية .

منذ شهر ، والرئيس التونسي بورقيبة ، يذكر العرب بأنه كان صاحب « الفضل الاول » في طرح فكرة التفاوض مع اسرائيل ، ضمن قاعدة الاعتراف الكامل بها ، « والتفاهم معها » على كيفية حل قضية حقوق الشعب الفلسطيني ، وذلك منذ رحلته المعروفة الى المشرق عام ١٩٦٥ . وقتها كانت المسألة لا تتعدى كونها فكرة موحى بها امريكا ، دون ان يكون المناخ العربي الرسمي مستعدا لتقبلها جديا . والان ذات الفكرة وذات الوحي ، ولكن ضمن اوضاع عربية رسمية تعاني مأزقا القاسي ، وتفتش عن مخرج سريع عبر « التفاهم » مع الطرف الاميركي — الاسرائيلي .

اقتراحات تونسية ام عربية ؟

كثيرون لحوا الى ان تصريحات بورقيبة لا تعدو كونها إحدى حالاته الذهنية المعروفة . ومن هنا غلب من الضروري ان يتم اخذها على محمل الجد تماما . الا ان رجلا « متزنا » وجادا من نمط كورت فالدهايم وصف تصريحات بورقيبة بأنها « بالغة الجدية » ! كما اعلن مراسل صحيفة « كوريري ديلا سيرا » الذي خصه بورقيبة بأول تصريحاته اشار الى « ان الانطباع الاول هو ان الرئيس التونسي يعلم تماما ما يقول او يفعل ، اذ سلمني النص المكتوب للحديث بعد أكثر من ٨ ساعة من اجرائه .. وبشارتي هذا الاعتقاد مستشار مسؤول يعمل لدى عدة حكومات عربية التقنية في لندن » .

ومما يزيد من جدية هذه الاقتراحات ، واستعداد بورقيبة لقابلة اي مسؤول اسرائيلي كخطوة تمهيدية ، كونها تأتي في نفس الوقت الذي يقوم فيه الزيات وزير الخارجية المصرية ، ومعه كل جهاز الدبلوماسية المصرية بالترويج لمعلم هذه الأفكار مع اختلاف حول عدد من التفاصيل غير الهامة بالنسبة لجوهر الدعوة البورقبيية وقد ابرزت كل الدلائل خلال الشهر الماضي ، (راجع مقالتي الحرية في العديدين السابقين) وابرزها خطاب الزيات في مجلس الامن ، انه يسعى الى ايجاد « مشروع حل » تشارك فيه جميع الاطراف ، بما فيها « طرف فلسطيني مقبول » . .. وعلى اساس ان يجري هذا الطرف حله الخاص والمفصل مع اسرائيل ، ضمن منظور الاعتراف بها ، وبما يضمن للطرف المصري فتح الباب امامه لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، على اساس هذا التنازل الجديد الذي تم تقديمه بواسطة « ممثلين » عن الشعب الفلسطيني . وتأتي خطوات النظام المصري المتسرع من اجل اقامة حكومة منفى فلسطينية خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم منظمات المقاومة « المتطرفة » ، كما يعتبرها الاميركيون تونس .



بورقيبة

والذي يمكن ان يحظى برضاء اميركا واسرائيل ، كما يعتقد النظام المصري . ان الدبلوماسية المصرية لم تجد في جميعها سوى هذا التنازل الفلسطيني ، كتمن جديد تدفعه من اجل اقتناع اميركا واسرائيل بالشروع في ايجاد حل . والذي يمكن ان يحظى برضاء اميركا واسرائيل ، كما يعتقد النظام المصري . ان الدبلوماسية المصرية لم تجد في جميعها سوى هذا التنازل الفلسطيني ، كتمن جديد تدفعه من اجل اقتناع اميركا واسرائيل بالشروع في ايجاد حل .

وانطلاقا من هذه السياسية التي يسير عليها النظام المصري ، فإن دور بورقيبة يأتي من كونه قد بادر الى الاعلان بصراحة ودقة عن جوهر الموقف المصري الراهن ، وعن بعض الخطوات اللاحقة على طريق التنازل ، التي اعلن عنها الزيات بغموض او لم يجرؤ حتى الان على التصريح بها مباشرة .

فليس بورقيبة هو وحده الذي اعلن عن استعداده لقابلة مسؤول اسرائيلي من اجل « اقتاعه » بشروعه ، بل ان الزيات قد صرح في زيارته للاندرك خلال رحلة عودته من اجتماعات مجلس الامن ، بأنه « مستعد لاجراء مباحثات مع ابا ايبان في غرفة واحدة اذا كان ياربنغ حاضرا هذا اللقاء » ، ثم عاد للتصل من هذا الحديث عند عودته للقهرة لاعتبارات علمية معروفة ، وبسبب اصرار اسرائيل على التفاوض المباشر « بدون شروط » . ومن الملت للنظر ان صحف القاهرة قد بادرت الى نشر اراء بورقيبة بدون اي تعليق عليها ، دليلا على الموافقة « الصامتة » التي يمارسها النظام المصري على هذه المقترحات .

اميركا تؤيدني !



الملك حسين

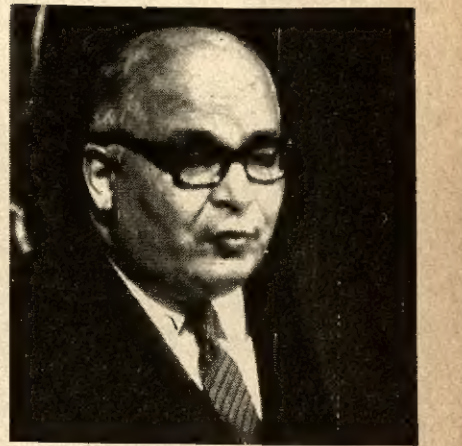
يقول مصري ضمني بها ، لان بورقيبة كان يدرك بان مقترحاته تتوافق مع الموقف المصري الراهن ، وان جهود الدبلوماسية المصرية الراهنة تستهدف اميركا واهرائيل الى القول بهذه المقترحات كإطار لحل شامل في المنطقة . ان قيمة هذه المقترحات وخطورتها تأتي من كونها تحظى بدفع وتشجيع اميركي لاعلانها ، في هذا الظرف الذي تسير فيه السياسة المصرية نحو ابداء الرغبة في تقديم العدا للاتحاد السوفياتي ، ونصدر الاعلانات الواضحة في صفح القاهرة عن تفكير القيادة المصرية جديا بالغاء معاهدة الصداقة معه . ولم يكن بورقيبة نفسه غامضا بهذا الصدد حين اعلن بوضوح في تصريحاته لجريدة النهار يوم ٦ تموز ١٩٧٢ بان الدافع وراء اقتراحه هو كون « الوضع الحالي مصحيا والعرب لا يستطيعون استعادة ارضهم بالقوة ، والفلسطينيون لا يقدرن ايضا . ان لا حل بل احتمالات كوارث وانتفاضات واغتيالات اورثاء اكثر بين يدي السوفيات » !!

وقد اكد بورقيبة نفسه وبالجراف الواحد حول مقترحاته : « لقد بلفني ايضا ان اميركا رحيب بها » . . لقد كان تتكك السياسة الاميركية يعتمد دوما على تشجيع النظام المصري على تقديم تنازل جديد ، واعطائه الوعود بأنه بمجرد اقدام على هذا التنازل ، فان هذا سيكون محله الى الحل النهائي . وعندما يقع النظام المصري في فخ هذه الخديعة ، كانت الامبريالية الاميركية تقدم منه طالبة تنازلا اخر .. وهكذا استمرت هذه الحلقة من الوعود الاميركية والتنازلات

«الموافقة الصامتة» على أفكار بورقيبة من المسؤولين المصريين



أبا ابيان



الزيات

تجريح الاستسلام الكامل للنظام المصري
سم من خلال سلطه التنازل بلو التنازل .
وضمن هذا الاطار ، فان الكسب
التكتيكي الجديد الذي حققته السياسة
الاميركية من خلال ترحيبها باقتراحات
بورقيبة هو التشنج الجديد للنظام
المصري من اجل قطع آخر ما تبقى
من صلات مع الاتحاد السوفياتي ،
وتحقيق تصفية سياسية للقوة
الرئيسية الراضية للاستسلام
والركوع : المقاومة الفلسطينية .

ان مقترحات بورقيبة تأتي لكي
تساعد في اكمال تجهيز اوضاع
المنطقة تهيدا للاستسلام ، وليس
حديثه عن ضرورة التضحية «بالكيان
الاردني» من اجل اقامة دولة
للفلسطينيين عليه ، سوى تغطية
للتكتيك الاميركي الرامي الى تجريح
طرف من الفلسطينيين هذا المشروع .
ودفعهم لتبني السير فيه ضمن اطار
السياسة الاميركية ، على اعتبار ان
صيغة من نوع التضحية بالكيان
الاردني قد تعتبر مغرية تماما لطرف
فلسطيني حتى يدخل الفخ باقدامه .

ان المسألة الرئيسية بالنسبة للاميرالية
الاميركية ليست وجود الكيان الاردني او عدم
وجوده ، فهذا كله دخان للتعبية ، ولكن المهم
هو ترتيب اوضاع المنطقة بكاملها بحيث
تضع لهم ولصالحهم ، والمهم ايضا بالدرجة
الاولى وفي الظرف الراهن ، العمل على
السيطرة على الفلسطينيين من خلال « مثلين
معتدلين » يساهمون بانفسهم في عزل المقاومة
الفلسطينية .

ان التضحية بالنظام الرجعي الاردني
القائم من اجل نظام وطني ديمقراطي هو
سياسة النورين الراهنة ، وليس احدا من
الساذجة حتى يعتقد بان هذا لا يتناقض حتما
مع سياسة الاميرالية الاميركية التي تحقن
هذا النظام بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية
وتعده لكي يكون شريكا فعالا في الحلف
الابراني - السعودي ، وضد سائر القوى
الوطنية والتقدمية في منطقنا .

وهكذا فان اقتراحات بورقيبة
تلعب دور بالون اختبار ، من اجل
تنفيذ الحل الاميركي - الاسرائيلي ،
بعد انجاز شروطه التهديدية
والقائمة على :

- 1 - ايقاع الانقسام في صفوف الشعب
الفلسطيني ، وعزل المقاومة سياسيا وتوطئة
لصربها عمليا وماديا .
- 2 - تصفية العلاقات المصرية - السورية
نهائيا .
- 3 - فتح الباب امام مفاوضات مباشرة
غير مشروطة مع اسرائيل ، بعد فصل قضية
الشعب الفلسطيني عن قضية مصر ، وتقديم
طرف فلسطيني مستعد للدخول بشكل مستقل
ومنفصل في عملية الاستسلام .
- 4 - ان السياسة الاميركية - الاسرائيلية
الرامية الى اخضاع المنطقة بكاملها وانجاز
تصفية الشعب الفلسطيني وتصفية الوطنية ،
تستخدم المقترحات البوريقية في عملها -
« جس نبض » واختبار استعداد الاطراف
العربية في السير على هذا التنازل الجديد .

ولن يكون بالتأكيد هذا التنازل هو نهاية
الاطاف كما تقوم القيادة المصرية تحديدا ،
بل يستتله مطالب اكثر تشددا على طريق
غرض الركوع الكامل والتسليم بالشروط
الاميركية - الاسرائيلية ، الرامية الى
الابقاء على السيطرة على المناطق المحتلة
بعد ٦٧ يومًا متعددة ، واحلال الصالح
الاميركي في عموم المنطقة بما فيها مصر
نفسها .

الكيان الاردني .. والوطن البديل !

وفي سياق السياسة الاميركية الراهنة ،
فان النظام الاردني يصر دوما على ضرورة كونه
طرفا اميلا في اية عملية تصفية قد تجري
في المنطقة . فكل مصير هذا النظام مرهون
باحتفاظه بهذا الموقع ، وكل محاولة تجري
لاحتلال بديل عنه او مناس له حتى ضمن
اطار الحل الاميركي - الاسرائيلي ، تعني
عمليا اخراجه من حلقة الصراع وتحويله
الى طرف هامشي لا يستفيد من نتائج هذا
الحل ، ولا يمكنه بالتالي تلقي مختلف المساعدات
في الوقت الراهن بصفته احد المرشحين
الرئيسيين للتوقيع على صيغة الحل الاميركي
- الاسرائيلي ، هذه المساعدات التي تضمن
بقائه واستمراره .

ان مصلحة حكام عمان في تنفيذ
الحل الاميركي - الاسرائيلي
الفعلي ، هي في تطبيق هذا الحل من
خلالهم وبواسطتهم . ومن هنا يمكن
ان نفهم ثورة هذا النظام وكل اجهزة
اعلامه ضد جانب واحد من اقتراحات
بورقيبة وهي دعوته لتصفية نظام
الملك حسين . واعتباره بان شرق
الاردن هو كيان مصطنع . ان هذه
الاجهزة لم تقل كلمة واحدة حول
الجوانب الاخرى من اقتراحات
بورقيبة الداعية للتفاوض المباشر .
والاعتراف صراحة باسرائيل ،
واكتفت بثمن الحيلة ضد هذه
الاقتراحات على اساس كونها تقدم
الاردن « كوطن بديل للفلسطينيين
عن وطنهم الضائع » . ان سياسة
حكام عمان الرسمية والعملية تقوم
على التحكم « بالوطن القائم » .
والاشتراك في صيغة تصفية « الوطن
الضائع » .

لقد استخدم حكام عمان شععار
« الوطن البديل » لاقامة حملات الدم
لشعب الفلسطيني ، وخصوصا جازار
ابول ١٩٧٠ « دفاعا عن الكيان
الاردني ، الذي يريد الفلسطينيون
الاستيلاء عليه ! » ، كما كررت ذلك
اقوالهم واجهزة اعلامهم .

وتحت شعار ان الفلسطينيين يريدون الاردن
وطنا بديلا لهم عن فلسطين ، عملوا على
اشغال نار الانقسام والحقد الاقليمي بين
صفوف الشعب الاردني الى اقصى مدى
يمكن حتى تضمن لهم القنات الجاهل
الاردنية كلها حول النظام ضد مؤامرات
الفلسطينيين المزعومة . واستمر حكم عمان
في تكريس هذه السياسة وتحويلها الى
سياسة رسمية للدولة ، عبر عمليات العزل
والصفقة للفلسطينيين في اجهزة الدولة
والجيش ، وملاحقتهم حتى داخل المعامل
والورش ، عدا عن عمليات الملاحقة المباشرة
والاعتقالات الكيفية الواسعة التي شملت
الآلاف من خيرة ابناء هذا الشعب . لقد
صنع حكام عمان بانفسهم هذا الشععار ،
واستخدموه في مختلف المجالات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية من اجل تزيير عمليات
القمع والاضطهاد الاقليمي التي مارسوها ضد
الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بعد
زوال الاحتلال ! ! لان حق تقرير المصير
الوحيد الذي يريده حكام عمان انطلاقا من
مصلحتها الخاصة هو ابقاء الشعب الفلسطيني
« داخل اطار المملكة الهاشمية وتبعية
الحسين » ، مما يكفل له حقوقه الوطنية وحقه
كاملة ومصادرة كلية لحقوقه الوطنية وحقه
في تقرير مصيره على ارض وطنه ، وهو ما
يهدف اليه المخطط الاسرائيلي - الاميركي
عمليا .

ان حيز التناقض كما يبدو هنا
ضيق جدا بين مقترحات بورقيبة
وسياسة حكام عمان .

واذا كان بورقيبة يصر تماما عن التكتيك
الراهن للسياسة الاميركية في شق صفوف
الشعب الفلسطيني وتزيينه ، فان سياسة
حكام عمان لا تخرج من هذا الاطار ابدا
الا ان حدود تناقضها الثانوي مع موقف
بورقيبة يبدو من خلال مصالح هؤلاء الحكام
الخاصة في ضرورة استئثار عملية شق

بدءا من الجازار الوحشية ضد الثورة والشعب
الفلسطيني الى انكاف نار الفترات الاقليمية
وتأليب الشعب الاردني ضد شقيقة الفلسطيني .
ان تصريحات بورقيبة هي الوجه
الاخر للعملة الهاشمية الرجعية
الداعية لتزيير وحدة الشعبين
وطمس مصالحهما المشتركة الوطنية
في النضال ضد الاحتلال الصهيوني
وفي الديمقراطية وضد استغلال وقمع
البورجوازية الكبيرة والقطاع الرجعي
الاردني والفلسطيني في الضفتين .
ومن المفيد ان نذكر حكام عمان
بالتاريخ القريب ، ودورهم البارز
في اشاعة افكار ومشاريع متطابقة
مع مشروع بورقيبة . ففي تشرين
ثاني ١٩٧٠ (اي بعد ٦٠ يوما فقط
على مجازر ايلول) ارسل الملك
حسين مذكرته الشهيرة الى الملوك
والرؤساء العرب ، داعيا الى
اجتماع قمة عربي من اجل « بحث
اقتراح اقامة دولة فلسطينية
وتشكيل جبهة تحرير فلسطينية
موحدة تهيدا لاقامة هذه الدولة
واعدادا لها . »

وطن من ؟

من الضروري التأكيد بان حقائق الواقع
خلال العشرين عاما الماضية قد كونت شعبا
اردنيا له مصالحه الوطنية المستقلة ، ويرتبط
مع الشعب الفلسطيني داخل الضفة الشرقية
نفسها بمصالح وطنية وديمقراطية مشتركة
بمعادية للاحتلال الصهيوني والطبقات الرجعية
الحاكمة . ان هذا « الوطن » الذي تكون خلال
العشرين عاما الماضية والذي يضم الشعبين
الاردني والفلسطيني ، هو الذي تحاول
الرجعية الاردنية الان استبدال التوافق
بفقدانه ، من اجل نشر الذعر بين صفوف
الشعب الاردني خوفا من سيطرة الفلسطينيين!
وحى تتمكن الرجعية من خلق قاعدة شعبية
ثابتة وواسعة لها بين صفوف الشعب الاردني
تستخدمها في تسعير العداء للشعب الفلسطيني ،
ومنع النحام للشعبين ووحدهما في النضال
الوطني والديمقراطي ضداه وضد العدو
الصهيوني المحتل .

ان هذا الوطن ، هو وطن الجاهل
الفلسطينية والاردنية ذات المصالح الوطنية
والطبقية المشتركة . ويمكن ان يتحول فعلا
الى وطن منيع ووحيد ، حين يتحقق الفناء
الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الجاهل
الفلسطينية داخل الاردن ، ونهجا كل حقوقها
الوطنية الراهنة في تعبئة صفوفها للنضال ضد
العدو الصهيوني المحتل على الجانب الاخر
من النهر ، كما انه يمكن ان يبني كوطن
صلب في معاداة للاستعمار والصهيونية ،
عندما تحصل الجاهل الاردنية والفلسطينية
على حقوقها في الخبز والديمقراطية ، ويتم
اسقاط التحالف الطبقي الرجعي المسيطر
والمهيمن والذي يضم في صفوفه فلسطينيين
واردنيين من فئات البورجوازية الكومبرادورية
والقطاع العشائري والبروقراطية العفنة
المعادية بشكل لحقوق الشعبين .

بديل لمن ؟

ان المصالح المشتركة للشعبين في معاداة
الاحتلال الصهيوني والرجعية الحاكمة في
الضفة الشرقية ، وارتباط الاردن بمجمل
المصالح الاميرالية ، يطرح من جديد ضرورة
تجديد وحدة الشعبين على اساس وطني
وديمقراطي ، معاد للتمييز والاضطهاد
الاقليمي ومتكافئ في العلاقة بينهما . ان
هذه الصيغة ، هي طريق النضال الوحيد من
اجل ايجاد اساس وطني « لوحد الشعبين »
كبدل للاساس الرجعي القائم على قاعدة
الاضطهاد والتمييز الاقليمي التي مارسها
الرجعية الاردنية طوال السنوات الماضية .

ان الرجعية الاردنية التي لم تتخل عن
سياسة الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني في
الضفة الشرقية ، تعمل الان من اجل تقسيم
المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بينها وبين
العدو الصهيوني على قاعدة مصالحها
المشتركة في سياسة التمييز القومي للشعب
الفلسطيني ، مما يتطلب النضال الموحد من
اجل مقاومة هذه السياسة .. مقاومة
الاحتلال .. ومقاومة عودة الرجعية الهاشمية
للسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة ..
والعمل من اجل تجديد الوحدة بين الشعبين
على قاعدة وطنية ديمقراطية متكافئة .

صفوف شعب فلسطين لمصلحة توطيد نظامه
ونشره على الضفتين وربما غزة ايضا ،
من خلال الحل الاميركي - الاسرائيلي .
بينما تبدو مقترحات بورقيبة وكأنها تؤدي الى
احداث الانقسام في صفوف شعب فلسطين
تهيدا لبراز طرف فلسطيني معتدل ، ومستعد
للدخول في لعبة الحل الاميركي - الاسرائيلي
بمعزل عن النظام الاردني او ربما بديلا عنه .
ان مناسفة غير شريفة ووقحة تجري الان امام
عين الناس ، فكل من الطرفين المتصارعين
يغرد عضلاته ويبيد قدراته التي تفوق ما
لدى الاخر في ضرب الشعب الفلسطيني وشق
صفوفه .

على هذا يجري الصراع والتنافس ، ورغم
ذلك لا يتورع حكام عمان عن تكرار اتهاماتهم
واقاويلهم حول « الوطن البديل » .

في هذه الايام ، تمر ذكرى الجولة
الثانية من حرب النظام الهاشمي غير
المقدسة ضد المقاومة والجاهل
ففي تموز (يونيو) ١٩٧١ ، استكملت
الرجعية في عمان مهمة اكمال اخراج
المقاومة ، بالإضافة الى كم افواه
الوطنيين والتقدميين الاردنيين ،
والحجر على حرياتهم ، بل السج
بهم ، وبكل من له صلة بالمقاومة في
معتقلات النظام وسجونهم .

لقد جرت حرب النظام غير المقدسة ، على
البلاذ ادخ العواقب وضربت اغز تطلعات
الجاهل للتقدم نحو الاستقلال الوطني
الحقيقي ، ونحو تثبيت ركائز ومقومات المقاومة
الفعالة ضد الاحتلال ، كما سحبت هذه
الحرب ، نتائجها الوخيمة على مكتسبات
الجاهل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في
السنوات القليلة التي تلت حزيران ١٩٦٧ .
لقد بات في حكم المؤكد ان اخراج المقاومة
من البلاذ كان جزءا من الردة المعادية للثورة
في المنطقة العربية ، كما بات الجاهل
الاردنية تتحصى زيف ادعاءات النظام
وهي الان تعرف اكثر من اي يوم بضى
ان النظام لا يميل الا بضعة فئات تتحكم
السلطة ، وتتقاتل من اجل اعادة اقتسام
حصصها . وعلى الرغم من كون سياسة
فئات البورجوازية الكبيرة والكومبرادور ،
والملاكين المقارئين الكبار ، الا انها مع ذلك
لا تتبني بلتقمهم ، وهم غير راضين عن احتكار
هذه الفئات للسلطة !

وفي الفترة الاخيرة برزت اكثر فاكتر ،
مشكلات الريف الاردني ، وسياسة النظام
الاقتصادية تجاه المزارعين ، التي تحول الى
التضييق على فقراء المزارعين والمعدمين
منهم ، ويمس هذا التضييق - ايضا -
المزارعين المتوسطين ، ويحمل كل هؤلاء
اومخ العواقب سواء اكان ذلك بسبب
من نهج الاقتصادي ، ام من نهج السياسي
(اغلاق الحدود ، بوار المواسم الزراعية) .
ان مراجعة حصيلة التطورات السياسية في
البلاذ طيلة العامين الماضيين تغطي بصورة
معمرة عن سلوك النظام ونهجه يمكن
اجمالها على الشكل التالي :

اولا على مستوى القضية الفلسطينية

- ١ - مع خروج المقاومة من الاردن ، خرجت
البلاذ من نطاق المجابهة مع اسرائيل . ان
الموقف الرسمي الاردني طيلة العامين الماضيين
استبعد كليا اشتراك النظام في اية عمليات
عسكرية ضد اسرائيل من الضفة الشرقية .
كما استبعد المشاركة في جهود بناء الجبهة
الشرقية ، وهو عندما يوافق عليها لفظيا
(اثناء مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع في

المقاومة والاردن

في الذكرى الثالثة لمجازر جرش وعجلون (تموز ١٩٧١)

النظام الهاشمي والسلم بالممارسة

- بخروج المقاومة من الأردن خرجت البلاد من نطاق المجابهة مع
إسرائيل وصفت المكتسبات الاجتماعية والنقابية والديمقراطية بالجاهل -

٣ - طرح النظام الهاشمي ، مشروعه
المعروف بمشروع « المملكة العربية المتحدة »
في اذار ١٩٧٢ ، اي بعد ضرب واخسراج
المقاومة من الاردن في تموز ١٩٧١ ، وكانت
صفحته هذه تمثل الطرح الاردني للصالح مع
اسرائيل ، التي يتبعها قيام ادارة ذاتية
في الضفة الغربية « منحد » مع الادارة في
الضفة الشرقية ، وفي ظل حكومة الملك
المركزية . اي ان المشروع ينصن قيام (كيان
فلسطيني) بعد الصلح والانسحاب . وهذه
الصيغة ، انت مستجيبة لمصالح وتطلعات
القادات التقليدية ورجالات النظام الهاشمي
في الضفة الغربية ، ومتفقة مع التطور
الناسي من خروج المقاومة ، وعن استعداد
النظام في عمان ورجالاته في الضفة الغربية
لاقامة نسوية تتضمن تنازلات وطنية خطيرة ،
تنظر بعد مذابح النظام ، كصيغة مجسدة
لوحد الضفتين . ولا تحمل لجاهل الضفتين
سوى الوعود بالبطش والقمع الذي عرفه
الشعبان طيلة العهد الماضي .

٤ - بعد طرح مشروع المملكة المتحدة
الرجعي ، باتت عمان مركز استقطاب لكافة
الرموز الرجعية والمتهاذنة والمائلة للاحتلال
في الضفة الغربية ، ثم في قطاع غزة ،
لقد اضعف النظام الاردني موضوعيا ، الشروط
اللازمة لنفاي المقاومة المسلحة والجاهلية
لاحتلال ، وزاد من نفوذ الزعماء التقليديين ،
الذين اشاعوا اجواء الانسحاب ، واضعوا
من استعدادات الجاهل للمقاومة ، وقد برز
هذا في قطاع غزة بشكل جلي ، فالحظون قد
تركوا الباب مفتوحا امام زيارات الشوا
وغيره من الزعامات الرجعية لعمان ، وفسحوا
شعبي النظام الاردني في الوصول الى ميناء له
على البحر المتوسط ، رغم انهم لم يبنوا
سياسة صريحة حول مستقبل القطاع ،
الامر الذي استنبروه في محاولاتهم لتصفية
روح المقاومة في غزة ، وقد تراق هذا مع
اجراءات تسهيل السفر والتبادل التجاري
بين الضفة والقطاع ، ومع الاخاء بامكانات
حدوث « رضاء اقتصادي » بسبيلات
اسرائيلية . جينا الى جنب مع مشاريع نقل
الخصيمات والعمليات العسكرية ضد المقاومة .

ثانيا : على مستوى السياسة الداخلية

- ١ - جاء انشاء « الاتحاد الوطني
الاردني » ، بعيد مارك تموز ١٩٧١ مباشرة ،
تعبيرا عن رغبة بعض الفئات من السياسيين
المخترقين والبروقراطيين والمرددين عن
الاحزاب والحركة الوطنية ، في الاستئثار
بالسلطة ، وتوطيع مستقبل البلاذ لصالحهم
الخاصة ، باسم الوحدة الوطنية والنهوض
بالاقتصاد الوطني وابداعا تمثيل كل فئات
وطبقات المجتمع .
ان الاتحاد الوطني ، لم ينظر طويلا ،



الكويت والقاهرة) كان يرهنها بشروط
تجزئية .

٢ - من ذات الموقف ، كان النظام ، عبر
العشرات من التصريحات والنصرفات
العملية ، يعبر عن استعدادة لاقامة صلح
دائم مع اسرائيل مقترنا بتنازلات فادحة عن
الارض ، تستجيب الى حد كبير لتصورات
الاسرائيليين الرسمية (مثل مشروع ايجال
السون) .

ان انتقال النظام من نطاق السلم
بالممارسة باتجاه السلم المتعاقدي ،
يظل مرهونا بالطرف الاسرائيلي ،
الذي يفضل الان استمرار الاوضاع
كما هي عليه .

٣ - السلم بالممارسة ، تبرز اكثر تعابيره
جلاء في سياسة الجسور المفتوحة التي
استجاب لها النظام ، بالرغم من كل العواقب
التي ترتبت عليها : النفاق وسبعة اقتصاديات
الضفة الغربية باسرائيل ، استنزاف موارد
الارض ، تسجيبي الى حد كبير لتصورات
بين الضفتين ، تنفيذ سياسة الاحتلال
الاقتصادية ، التي تجعل من الاراضي المحتلة
سوقا لمنتجات اسرائيل الصناعية وبعض
المنتجات الزراعية . بالإضافة الى زسادة
الموارد المالية للخرينة الاسرائيلية الناجمة
عن الرسوم على حركة التجارة عبر الجسور .
ناهيك عن محاولات اسرائيل القائمة من
اجل تسريب وزيادة تسريب بضائعها عبر
الجسور الى الاراضي العربية .

ان الاجراء الاردني بوضع رسم مرآة بالة
على الواردات من الضفة الغربية ، قد جرى
خضفه كثيرا ، ولم يكن مؤثرا على الصعيد
العملي ، وهو الان مجرد اجراء شكلي عديم
الفعالية . كما جرى رفع المزيد من القيود
على انتقال العملة الى الضفة الغربية ،
وعادت تسهيلات السفر الاردنية عبر الجسور
كما كانت .

حتى ثبت انه لم يكن اكثر من ادخاله كـ
الادبولوجي للجماهير ، كما ان اوامهم الحزبيين
المرتدين ، وبعض البيروقراطيين الماليين
للصالح ، حول إمكانية لعب دور خاص
في البلاد عبر الاتحاد وشعارات « الطريق
الثالث » قد امتحنها تجربتهم الشخصية
الفاشلة . كما حدث مع ابراهيم الصباشنة ثم
مع مصطفى رودين . ومنذ الانتخابات الاخيرة
في الاتحاد ، بات « حزب النظام » خاضعاً
لكل ما عرف فيه من مظاهر الفساد والرشوة
والزور . ان البقية الباقية من دعمه
« الاستبداد المستنير » ، نجد نفسها بعيدة
عن مواقع القيادة في الاتحاد اكثر فاكثراً .
فقبل دورة مجلس الاتحاد الأخيرة ، جرى
إبداء الامين العام للاتحاد عدنان ابو عودة
برمز مخلف ومحافظ هو جيمة حماد . وفي هذه
الايام يعيش الاتحاد صراعات عاتية بين
ثلاثة !

٢ - عتيد السلطة بشكل متدرج على
امتداد عام ١٩٧١ ، ثم بشكل اكثر تسارعاً
بعد مارك الإحراش وخروج المقاومة ، على
نصفية كافة مكتسبات الجماهير الديمقراطية
والاقتصادية والاجتماعية . لقد اقصت
اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال الاردن
ووضعت له نظاماً داخلياً جديداً ، ثم منعت
وصول النقائين الوطنيين المخلصين والتقدميين ،
بالتزوير وبالارهاب (استدعاء النقائين الى
المخابرات واجبارهم على سحب ترشيحاتهم)
وقد اضطر اخرون ازاء هذا الوضع للانسحاب
وفضح عمليات التزوير والتدخل الفاضح في
شؤون النقابات . وانتهى الامر بقيام قيادات

نفاية بيشاء تنسحب ونهارس الوجهات
« المكارنية » الجديدة .
لم يقصر الامر على ذلك ، بل ان السلطة
لم تثبت ان قدمت تعديلاً جديداً على قانون
العمل والعمال الى مجلس النواب ، الذي
اقر ، وهرم العمال من العديد من المكتسبات ،
واعطى الدولة صلاحيات واسعة في فصل
النقابات والتدخل في شؤونها .

وحدث ذات الشيء مع باقي النقابات
كما عادت السلطة تقدمت قانوناً جديداً
للمطبوعات ، حد من حريات النشر والتعبير ،
ووضع قيوداً صعبة على اصدار مجلات او
صحفومية جديدة .

ان العمال والمهنيين وكافة فئات الكسبة ،
معرضة للتصل من العمل ، بحجة « الأمن
الوطني » ولا يجوز تعيين العمال والمستخدمين
في المؤسسات العامة والخاصة بدون اذن من
الخابرات العامة . لقد صرف المئات من
العمال ، وعرضوا للبطالة بسبب اجراءات
سلطات القمع هذه .. كذلك فان العديد من
المؤسسات الخاصة والعامة قد تنصلت من
مسؤولياتها ازاء مستخدميها وعمالها ،
والشبهة في « الاتفاقيات الجاعية » . وجرى
سحب مكتسبات العمال المعنوية والاقتصادية ،
وعُدلت شروط العمل ، كالأجور ، وساعات
العمل ، والاجازات لصالح ارباب العمل ،
كما حرموا من الضمانات الصحية والاجتماعية
الآخرى . مقابل كل هذا غان اي اضراب او
مطالبة بتحسين اوضاع المحلية وتعميها لصالح
من العمل وبالإستدعاء للمخابرات للتحقيق .

٢ - رغم الدعوات الأردنية للانسحاب
والصفاء العربي ، ووحدة الصف العربي
المشاركة في بناء محور ملكي رجعي
المنطقة بين عمان ، الرياض ، طهران ، ~~حيدر~~
طروح الإمبريالية والرجعية لرسم خريطة
المنطقة بشكل يستجيب لمصالحها المتنامية
ورغبنا في اعطاء هذا النموذج شكلاً من السيطرة
السياسية والعسكرية يكبح تطلع الجماهير
وتحررها من اجل تثبيت استقلالها وتطورها
الوطني المستقل وتطلعهما للتقدم والديمقراطية .

ان السلوك السياسي للنظام لا يتوافق مع
دعواته للوفاق العربي . تعزيز دور النظام
القمعي ونفاني قوته العسكرية ، مع اتجاهه
بذات الوقت للصالح مع اسرائيل ، يظهر
نوايا عدوانية تجاه الشعوب العربية الأخرى
في سورية والعراق (في مجلة الجيش الأمريكية
عدد كانون الثاني ١٩٧٢ ، اعترف صريح
بان هدف المخابرات الأمريكية للجيش الأردني
هو سورية والعراق) .

ان سياسة الاردن العربية تعتبر تحدياً
لسياسته الدولية الخفصة بالاتفاق الكامل
والنهائي بالإمبريالية العالمية وخاصة بالولايات
المتحدة . ان شبكة صلات الاردن السياسية
والاقتصادية والعسكرية تظهر العسكرية الذي
ينفي اليه النظام اليوم ، ويند لتشميل
بالانضمام الى امريكا ، بريطانيا ، ألمانيا
الغربية ، اليابان ، ايران .. الخ .

١ - مثلت السياسة الأردنية المعيلة
على المستوى العربي ، دوراً متزايد العدوانية
تجاه الجماهير العربية ، فقد جرى توظيف
الخبرات القومية المخلية وتعميها لصالح
الثورة المضادة على المستوى القومي .

١ - مثلت السياسة الأردنية المعيلة
على المستوى العربي ، دوراً متزايد العدوانية
تجاه الجماهير العربية ، فقد جرى توظيف
الخبرات القومية المخلية وتعميها لصالح
الثورة المضادة على المستوى القومي .

اليمن الشماليّة

الصراع بين اجنحة السلطة
- اين تلتقي كل الاجنحة في
جبهة رجعية متحدة واين تقصاع ؟
- اشكال ومحاور الصراع .
- السعودية والصراعات على القمة .



القرب المرمي : رشحه الحجري

الرسالة الثانية من صنعاء (١)
ترجع « الاقطاع الجوهري » على
قمة السلطة بعد نوفمبر (تشرين
ثاني) ٦٨ . فقد اطاح الانقلاب
الرجعي بإدارة السلال التي حاولت
انتهاج سياسة خارجية معادية
للاستعمار والإمبريالية . وداخلية
تدافع عن الجمهورية وترفض امتداد
الأيدي السعودية الى صنعاء . وبعد
فترة قصيرة جدا على نوفمبر تم
اللقاء مع الاقطاع الملكي الذي حارب
في صفوف بيت حميد الدين ضد
الجمهورية . ونمت هذه الخطوة بين
يدي السعودية . ومنذ تلك اللحظة
أخذت الأحداث في صنعاء تتخذ اشكالا
رجعية متراكمة في السياسة الداخلية
القومية ، وافتراغ الجمهورية من
اي محتوى وطني وديمقراطي (تمع
الحركة الوطنية ، مصادرة الحريات ،
الحملات العسكرية على الفلاحين ..
الخ) . وكذلك حال السياسة
الخارجية (اليمنية والعربية) بخط
تكمين السعودية من مد الخطوط
الى صنعاء وتجديد الصلات مع
الإمبريالية بخط تحويل البلاد الى
قاعدة للاستعمار الجديد (وخاصة
الأمريكي - البريطاني - الألماني
الغربي) .

الوحدة والصراع بين اطراف الرجعية
ما ان عرضت الرجعية هيئتها حتى اخذ
الصراع يدب بين اجنحتها . وهنا تلاشت
وحدات الخارطة تشكل على ضوء مصالح كل
فرق بغض النظر عن هويته السابقة (مع
الجمهورية او الامامة) ، مع حرص الجميع
على الوقوف بجبهة رجعية منحدت نجاه قوى
الجمهورية في شطري الاقليم (شمالا
وجنوبا) .. وحتى ننقل الى محاور الصراع ،
علينا ان ننهي من ذكر « دائرة الوحدة
والاتقاء » بين اجنحة السلطة وبايجاز .

١ - ان جميع الاجنحة تلتقي عند
سياسة القبة الحديدية على الشطر
الشمالي ممارسة كافة اشكال القمع
الفردية والجماعي ضد الشعب
وحركته الوطنية ، وحتي يبيى الشمال
مزرعة لحكم الاقطاع وكبار النجار .
وتتمثل هذه السياسة بمصادرة كافة
اشكال الحريات السياسية والقانونية
والادبية ، وتصفية اجزاة الدولة من
القوى الحديثة والوطنية بل والمحافظ
على الدويلات الاعطائية داخل الدولة
(شكل اعطائي وشيخ فواء المسلحة
وشرطته وسجون وشرائبه نسي
منطقته) ، وشن الحملات العسكرية
قادة الحركة الوطنية في الشوارع ، وتزعج

بالآلاف في آتية سجون القرون الوسطى .
اما الصراع فيتحذ حتى الان الاشكال
والمحاور البارزة التالية :
١ - جناح الحجري - بن الاحمر - ابو
لحوم - ينتهج سياسة تقود الى ربط اليمن
الشمالي كليا بالسعودية والإمبريالية
الأمريكية . ولهذا فهو يعمل على دفع البلاد
نحو الانحياز الكليل الى المحور السعودي -
الايرواني - القابوسي - الاردني والدخول في
حلف ثابت معه ... ومن هنا جولات الحجري
في السعودية وعند صفقات التسليح والمال
والخبراء ، وزيارة الدكتور حسن مكي نائب
الحجري الى ايران لتأمين المزيد من القروض
(١٧ مليون) والسلاح والخبراء ، وزيارة
بن الاحمر الى امريكا مخاطبا نيكسون
والكونغرس لدعم اليمن الشمالية للوقوف بوجه
(الشيوعية) والثورة في جنوب الوطن .
على هذا الطريق كانت زيارات ابو لحوم
لقطة الخليج .
واوضح ان هذا الجناح يعمل على ربط
الشمال بسياسة الإمبريالية الأمريكية التي
تخضع هذه الانظمة القمعية الرجعية ،
خدمة لمصالحها الاحتكارية في منطقة الشرق
الوسط .

بينما يقف جناح الارياني في جانب هذا المحور
في الصراع الرجعي المشترك ضد القوى
الحديثة والوطنية في اليمن والجزيرة
(السعودية) والخليج ، ولتكون دون ان تصبح
اليمن الشمالية منطقة نفوذ مقفلة للسعودية .
٢ - وانطلاقاً من هذه المواقف فقد انفع
الحجري في عقد صفقة النزال عن نجران
وخبز الحجري صاخر البنية (اتفاقية الرياض -
مارس ٧٢ -) بينما أعلن العديد من أعضاء
والبراء والاتحامين ، وانتهاء بشن
محلات الدعاية والتزوير الرجعية .
وقد شن محور الحجري - الاحمر -
ابو لحوم الحملة لإعلان الحشرب
تحت شعار « تحقيق الوحدة اليمنية حرباً
ام سلماً » ، وبعد ان تم اتفاق الوحدة على
اسس وطنية وديمقراطية اخذ في شن حملة
تعزيز اتفاق الوحدة تهديداً لحرب عدوانية
جديدة .

٣ - بعد اسقاط حكومة اليمن بات واضحا
ان المحاور المتصارعة عادت للتلقي عند ضرورة
اغتيال الاتفاق القائم على اسس وطنية
ديمقراطية لان جميع اطراف النظام
الكومبرادوري الحاكم يستنصر من وحدة
يمنية ديمقراطية وطنية ، وهنا يادر محور
اليمني تنظيميا اودع بالشمال نقض الاتفاق
بان دفع جميع اطراف الحكاية الى تشكيل الاتحاد
اليمني تنظيميا اوحدا بالشمال نقض الاتفاق
الذي ينص على بناء « اتحاد اشتراكي » !!
واكثر من هذا تم تصليب الامنح امينا عاما
وباسنوده امينا مساعدا للاتحاد ، وكلاما
هابر من اليمن الديمقراطية على رأس قوى
مرتزقة ضد الثورة مما يزيد في زرع الانقسام
بين الشمال والجنوب ، والزعم ان اجزاة
الشمال تمثل اجهزة الوحدة .

٤ - بعد ان فشلت كل اساليب محور
الحجري في استفزاز اليمن الديمقراطية بكل
ما سبق والحملات الاعلامية التخريبية
ضد الشطر الجنوبي الذي قابل كل هذا
بسياسة ضبط النفس والانسحاب الفئات عن
اتفاق الوحدة والسلام بين شطري الاقليم ،
لجا محور الحجري الى تدبير مقتل الشيخ
محمد علي عثمان على يد جماعة نائبه ابراهيم
الحمدى ، من اجل استعمار مقله وانهم
اليمن الديمقراطية .. كل هذا لهيئة الانقسام
الصاحب في اوساط جميع اطراف السلطة

ودفعنا لاعلان الحرب على اليمن الديمقراطية .
وعلا فقد طالب محور الحجري « بشن الحرب
عورا » ، بينما طالب الارياني بانتظار نتائج
التحقيق واذا ثبت ان لعن علاقة ما « فان
الحرب تصبح امرا مفروغا منه » .
حقا لقد حاول الحجري تجديد قصة
« قهص عثمان » التاريخية الشهيرة
لتشن الحرب العدوانية مدعوماً ببلاط
واموال وخبراء السعودية - ايران
- امريكا التي وصل منها الكثير
الكثير الى صنعاء .

٥ - على اثر مقتل الشيخ عثمان حاول
محور الحجري تعزيز مواقفه وجناح السعودية
في السلطة واستغلال دم هذا النشبة (المحور) .
وهنا نشب صراع على من يحل محله . فطالب
الحجري بنسبة الكاوي (رئيس وزراء عدن
زمن الانجليز . عمل السعودية الان) او
سالم باسنوده (من القادات الارستقراطية
العمالية في عدن زمن الانصار وعييل
السعودي الان) لعضوية المجلس الجمهوري .
بينما طالب الارياني بنسبة محمد احمد
الباشا (المسير في بيروت) او احمد محمد
التمعان (عضو المجلس الجمهوري السابق) .
وهذا بقي الموضوع معلقا حتى الان .

٦ - بعد موجة القصب الشعبية العارمة
التي اجاحت مدن وارياف اليمن الشمالي
احتجاجا على صفعة الرياض وادانة الحجري ،
وبعد تحرك بعض اطراف السلطة بادانة
صفعة النزال عن جزء من التراب الوطني
اليمني (مكررة اعضاء من المجلس الجمهوري)
بعض اوساط الجيش والحكومة (، فقد
اصبح الحجري صاخر اللون السعودي ،
مما وضع وجوده في رئاسة الوزارة على
بساط البحث . وهنا ايضا برز جناحان في
تقديم البديل . فقد طالب الحجري بأن
يكون الفريق حسن العمري (الذي قاد حملة
ذبح القوى الثورية والشعبية الوطنية التي
دحرت حملة البدر - السعودية في حصار
صنعاء المشهور بحصار السبعين ، وصاحب
مأساة قتل المحور اليمني بيد بعد اسنلامه
رئاسة الوزراء بيوم واحد فقط) او سنان
المشهور (، بينما رشح الارياني رئيس
وزرائه السابق محسن السني .

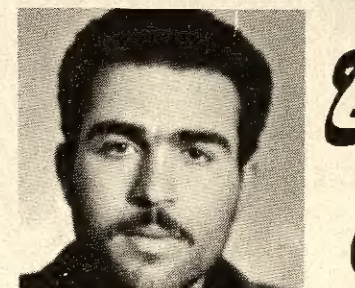
ان هذه الاشكال من الصراعات هي تعبير
عن التناقضات الجزئية والثابتة بين اجنحة
السلطة الحاكمة ، والتي تعبر عن المصالح
ودرجة الارتباطات الثابتة بين القوى
المتحدة والمتصارعة في وقت واحد . ونقف
هذه الاجنحة . ولكنها تعرف جيدا « من اين
تؤكل الكف » كما يقول المثل الشعبي لتعزير
مواقع ونفوذ القوى الاشد عمالة لها والتصاقا
بها ، باذلة المال والسلاح والخبرات لدفع
شطري الاقليم في اتون الحرب الاهلية مهيدا
للاتقاضي على اليمن وضرب قاعدة الثورة في
الجزيرة .

فهل تنجح الرجعية اليمنية -
السعودية عدوة الانسان اليمني الذي
يصارع في اقسى الظروف الاجتماعية
والاقتصادية من اجل البحث عن
مكان له تحت الشمس ينعم به بقليل
من الطعام والسلام والتطور ، ويسهم
بحركة التقدم العربية ...؟ هذا تيار
عكسي رياح التاريخ ... وهذا ما
سيبقى شعب اليمن يناضل للانتصار
عليه ...

وجه الاعضاء في مجلس انشوري اسنسية
اسنساوم الشيخ حمود الشبري وعلى لست
الثور ، محمد عبده نعمان ، احمد الزحوي ،
محمود جمال ، امين حاسم ، سلطان القرشي ،
محمد عبد الملك ، عبد الله الحلاني ، الشيخ
يحيى العفري وجها مكررة الى القاضي
الارياني بتاريخ ٢٢-٢-١٩٧٢ يعارضون فيها
صفعة القاضي الحجري مع السعودية وانهم
بالخاتمة الدستورية .

في العدد القادم
اليمن الشمالية بين قوى القرون
الوسطى والحديثة

صالح رافت .. ابن ضلع فقير من جنين (الزنتانة رقم ٧ في المخابرات العامة بعمان)



الضيق عام ١٩٦٦ ، الصباينة
ينسفون البيوت « المشبوهة »
ويطاردون فلاح « بيت غوريل »
من منزل الى منزل . وجوه العشرات
والمئات من الرفاق الذين سقطوا
حتى نطل نقول : لا .

أيار ١٩٧٢ .. جاء مندوبو الصليب
الاحمر الدولي الى سجن الجفر
الصحراوي تحت ضغط الحملة
العالمية ومطالب عائلات المعتقلين ..
وقام ضباط السجن باطلاع افراد
الصليب الاحمر على مباني السجن من
الخارج دون ان يسمحوا لهم بمقابلة
اي سجين .. وطلبوا اليهم تسليم كل
ما يملكون من اغذية وملابس حتى
يقوم الضباط بتسليمها للسجناء فيما
بعد !!

وكانت انتفاضة الجفر :
جمع المعتقلون (٣ الاف رجل)
بطانياتهم المتهرئة واشعلوا فيها
النيران .

وأخيرا .. استخدموا كسل ما
بأيديهم من وسائل الترغيب :
« سنفرج عنك مقابل ان تقول
علنا بان الثورة الفلسطينية قد
ارتكبت بعض الاخطاء ! »
كانوا بحاجة الى كلمات منه حتى
يحطوا صمود شعبه ، وكان شعبه
بحاجة الى نموذج صلب كالصخر
يقول : لا .

وظل صالح طوال عامين يقول : لا
و « تنازل » جلادو المخابرات الى
مطلب اقل : سنفرج عنك .. ولكن
مقابل ان تعود للحياة كرجل عادي .
وجواب صالح : لن اعود الا الى
موقعي في صفوف الثورة .

البعض قدم لنا هذه « التنازلات »
- لكن هذا البعض ليس صالح
رافت ، لا يخزن في ذاكرته هذا
البعض يؤس الفلاحين الفقراء في
جنين ، الذباب وهو ينهش وجوه
الاطفال الحفاة في ازمة القسرى ،
جنود البادية وهم يجلدون العمال
والطلاب الذين يطالبون بالسلاح
والدفاع عن الوطن في شوارع نابلس

استبدال الضباط جميعا .
واليوم للمرة التاسعة .. صالح
رافت مطلوب « للتحقيق » في محلي
المخابرات العامة .

اليوم للمرة التاسعة يعود صالح
للزنتانة رقم ٧ فسي مبنى
المخابرات . جلادو المخابرات لم
يأسوا بعد .. فلا يمكن ان يثبت
فشل دروس الدورة الخاصة في
الولايات المتحدة وتعليمات الخبير
الامريكي للحق ببنين المخابرات
العامة !! لكن صالح ليس عنده ما
يقوله سوى ما كان يردد منذ عامين :
لا . وبعد هذه الكلمة تنهار دروس
ومحاضرات المعلم الأمريكي القوي
تلقاها خبراء المخابرات العامة .

هذا هو صالح رافت .. ابن فلاح
من جنين ، فقير ومعدم ، كان يستدعي
ضباط المخابرات الاسرائيلي كسل
اسبوع ليسأله عما اذا سمع شيئا
جديدا عن ابنه . وظل الاب الفلاح
يقول : لا .

هذا صالح رافت .. عضو المكتب
السياسي للجبهة الشعبية
الديمقراطية ، والقائد العسكري
البارز ..

في ١٣ تموز ١٩٧١ .. تم انتخابه
عضوا في اللجنة التنفيذية لنظمة
التحرير الفلسطينية ، ولكن صالح لم
يكن حاضرا عملية انتخابه ، بل كان
على رأس القوات المقاتلة والمحصنة
في اعراس جرش وعجلون .. وبعد
انتخابه بعدة ايام وقع صالح أسيرا في
يد القوات الملكية بعد قتال عنيف دار
معهما عندما قامت باقتحام
الاعراش .

« الحرية لصالح رافت ورفاقه » ..
« الحرية لابراز المناضلين في سجون
الجفر والحطة والزرقاء واربعة
ومعان » .

الحرية لهم .. ٢١٠ من خيرة
ابناء الشعب الفلسطيني .
صالح رافت واحد منهم . صالح
رافت ، قائد انجبه شعبنا ، وشعب
المظيم لا يجب قاده له الا من
الطراز .

بيان من المكتب السياسي للمنظمة العمل الشيوعي في لبنان يعلن طرد المجموعة الصبائية اليسارية المرتدة على الماركسية اللينينية

نانيا : إعادة اكتشاف المقاومة الفلسطينية. نرفض هروب المجموعة الانهازية من مصاعب النضال الديمقراطي مع إعادة اكتشافها للمقاومة الفلسطينية . نقول «إعادة اكتشاف» لان هذه المجموعة كانت ، بعد ايلول ١٩٧٠ ، على راس القائلين بان المقاومة قد «انتهت» لان المقاومة الفلسطينية حيت آمال هؤلاء الفلسطينيين في تنوير الأوضاع اللبنانية والعربية بالنسبة عن القوى المحلية التي تقع هذه المهمة على عاتقها أولا بأول . فاشاعت آنذاك جوا من التشهير والشبهة تجاه حركة التحرر الفلسطينية وكالت لها شتى النعوت والانهابات . ثم انتهت الى اسقاطها من الحساب . وما هي الان تعيد اكتشاف المقاومة الفلسطينية بنفس التضخم والاهام والاكالية . ونختزل كافة مهام النضال الوطني للجماهير اللبنانية بـ « الانسحاق » بالمقاومة . وهي صيغة تشكل هروبا الى الامام امام التحديات والهام الفعلية التي تطرحها المسيرة النضالية للجماهير اللبنانية والفلسطينية ، وتزيع ضمير بعض المثقفين الساعين الى حلول وهمية لمشكلة عزلتهم عن الجماهير ليس الا .

ان كل البيان النظري الذي تنسبده المجموعة المطرودة من صفوف المنظمة مسخر في الواقع ، لتبرير ردة فعلها هذه بكل ما تنطوي عليه من انفعالية وتزوق احادية جانب. فالرؤية المسالمة الوطنية عندها هي التعبير النظري عن إعادة اكتشافها للمقاومة الفلسطينية وتبرير الانسحاق بها . وكافة الحجج المقدمة لتسليخ النضال الديمقراطي هي نظير لياستها وخيبة امها من كون النضال الجماهيري لم يقدم لها الثورة على طبق من ذهب في غضون ما لا يزيد عن سنة ! كيف يعبر انحراف هذه المجموعة عن نفسه نظريا وفي الخط العالمي والعربي واللبناني ؟

١ - الرؤية النظرية التي تنسبده المجموعة المطرودة من صفوف المنظمة هي ان كل البيان النظري الذي تنسبده المجموعة المطرودة من صفوف المنظمة مسخر في الواقع ، لتبرير ردة فعلها هذه بكل ما تنطوي عليه من انفعالية وتزوق احادية جانب. فالرؤية المسالمة الوطنية عندها هي التعبير النظري عن إعادة اكتشافها للمقاومة الفلسطينية وتبرير الانسحاق بها . وكافة الحجج المقدمة لتسليخ النضال الديمقراطي هي نظير لياستها وخيبة امها من كون النضال الجماهيري لم يقدم لها الثورة على طبق من ذهب في غضون ما لا يزيد عن سنة ! كيف يعبر انحراف هذه المجموعة عن نفسه نظريا وفي الخط العالمي والعربي واللبناني ؟

تفسير لياش عن

النضالات الجماهيرية

لقد نأ هذا الانحراف في صفوف منظمتنا كردة عمل تجاه سلسلة النضالات الوطنية والديمقراطية التي شهدتها لبنان خلال العام الماضي ، وانخذت ردة الفعل هذه شكلين رئيسيين :

اولا : الانهازية امام المصاعب التي يواجهها النضال الديمقراطي في مواجهة سلطة بزياد سفور وجهها القومي. انطلاقا من كون الممارك التي خاضها العمال والموظفون والمزارعون والمعلمون والطلاب لم تحقق معظم مطالبها ، نستنتج هذه المجموعة المرتدة ان هذه الممارك قد فشلت ونصدر حكما بالاعدام على مجال النضال الديمقراطي بتمارانه ومطالبه وتواءه وأنواته المختلفة .

١ - النظرة اللابيطية تقع في اساس الارتداد القومي المعوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالف هذه الطبقات من انتقادات عمودية عشائرية وطائفية) . ونهزم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحوّل هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى طرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . ان

الارتداد على الماركسية اللينينية وتزوير فكر وممارسة الثورة الصينية

٢ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

٣ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

١ - النظرة اللابيطية تقع في اساس الارتداد القومي المعوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالف هذه الطبقات من انتقادات عمودية عشائرية وطائفية) . ونهزم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحوّل هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى طرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . ان

٢ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

٣ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

١ - النظرة اللابيطية تقع في اساس الارتداد القومي المعوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالف هذه الطبقات من انتقادات عمودية عشائرية وطائفية) . ونهزم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحوّل هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى طرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . ان

٢ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

٣ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

التعبير المعفوي عن الموقع البرجوازي الصغير

في اساس الانحراف الذي تمثلته المجموعة المرتدة يكمن تعبيرها المعفوي عن موقعها البرجوازي الصغير الهامشي والمثقف . حقيقة

معطياتها ودروسها الرئيسية الى تقضيها . موقف يرفض العمل في كافة المؤسسات ، سيات كانت مؤسسات الدولة او «المؤسسات» الجماهيرية (نقابات ، احزاب) ، لان هذه المؤسسات ، بالتعريف ، أدوات تمسح للخطرطين فيها .

١ - النظرة اللابيطية تقع في اساس الارتداد القومي المعوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالف هذه الطبقات من انتقادات عمودية عشائرية وطائفية) . ونهزم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحوّل هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى طرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . ان

٢ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

١ - النظرة اللابيطية تقع في اساس الارتداد القومي المعوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالف هذه الطبقات من انتقادات عمودية عشائرية وطائفية) . ونهزم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحوّل هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى طرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . ان

٢ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

٣ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

١ - النظرة اللابيطية تقع في اساس الارتداد القومي المعوي . فهي ترفض الاعتراف بانقسام المجتمع الى طبقات (مع ما يخالف هذه الطبقات من انتقادات عمودية عشائرية وطائفية) . ونهزم التناقضات على نحو مثالي غير جدلي . فهي تستبدل الطبقات بـ « الجماهير » ، وتحوّل هذه الجماهير الى كتلة هلامية من الافراد الذين يمارسون المهن والوظائف المختلفة . وهذا ما يقودها الى طرح المثالي لقضية الوحدة الشعبية . ان

٢ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

٣ - رؤية جانب واحد من جانبي السيطرة الطبقية : جانب القمع ، واغفال جانب الاستغلال او الاذلة أهمية ناتوية . فنتناسى هذه الرؤية الجزئية ان القمع هو البناء السياسي - العسكري - الايديولوجي الموقوف في خدمة حماية الاستغلال وتأمين استمراره . وهذه الرؤية الجزئية تقع في اساس المواقف التوضيحية للمجموعة المطرودة .

خُطان متعاكسان في النضال الوطني والديمقراطي في لبنان

— صلة لبنان بالوضع العربي : الموقف

المكانكي القومي والموقف الدبالتكني الجدل. منهننا المجموعة المرددة بـ « النظرية » . على أي أساس ؟ لأن منظمتنا ، في معرض بناء رؤيتها الشاملة للوضع اللبناني من ضمن اهتمامه للوضع العربي العام ، شددت على النقطة التالية : أن بناء وبدعيم القوى الذاتية المنظمة للجماهير اللبنانية هو العامل الحاسم في حل مسألة السلطة في لبنان ، وعلى قاعدته يمكن للحركة الثورية اللبنانية أن توفّر لصالحها التطورات والماتيرات الإيجابية في الوطن العربي . كذلك قلنا ونقول أن حجم مساهمة الجماهير اللبنانية في الحركة مع العدو الصهيوني يسير في خط مواز مع نمو الحركة الوطنية الديمقراطية واكتسابها المواقف الراسخة في وجه السلطة البرجوازية المصرية-التجارية التابعة للاستعمار والراضية لآلام الواتنغ الإسرائيلي والمعاشية مع الكيان الصهيوني. أن وجهة نظر المجموعة الخارجة على الماركسية

احادية الجانب في النظر إلى النضال الوطني الديمقراطي

— في أساس الانشقاق المتعل الذي تقيمه النظرة القومية — العنصرية بين المسألة الوطنية والمسالمة الديمقراطية يمكن تقييهاا للنضال الطبقي ولوجهة النظر البروليتارية من المسائل

اللتينية حول هذا الموضوع دليل أصابي على جزئية رؤيتها واكتاليهاا الكاملة واستغناهاها بطاقات الجماهير ، رغم كثرة التفرقة حولها . فهي تنطلق من فرضية تقول أن تطورات الوضع في لبنان ما هي الا انعكاس حرفسي للتطورات في باقي الاقطار العربية ، تنقل بها ولا تفكر فيها . هذه الرؤية غير الجدلية تتناسى النمو المخاوت بين اقطار المنطقة ، كما تغيب مددا أساسيا من مجاديء الماركسية « العوامل الخارجية تغفل فعلا من خلال العوامل الداخلية » . ولا بد لها وأن تصل الى المآزق نلو المآزق فيما تنسخلصه من هكذا فرضيات : يستحيل صياغة استراتيجية مستخلية ، يستحيل انضال الجماهير اللبنانية الا بعد أن تتحرراتها شعوب المنطقة . فتحررها هو وحده الذي ينعش تصورا لدور جديد يلعبه لبنان في المنطقة غير دور الوساطة في السوق الإمبريالية ! ولما كانت صياغة هذه الاستراتيجية مستخلية ، يستحيل انضال بلور قيادة ثورية للجماهير اللبنانية تكون دبلا عن « الانتهازية البرجوازية الصغيرة » والإلتناض السياسي . وأخيرا ، فإن نضالات الجماهير اللبنانية في ظل المالد الرجعي الذي يكسح الحقبة الان — لن تنتهي الا السى المصالحات مع السلطة ، وستعجز عن مواجهة قمع هذه السلطة بالثورة !

لا استراتيجيية ممكنة . ولا قيادة ثورية ممكنة . ولا أمل في انتصار الثورة في مواجهة القمع قبل نحرر باقي الاقطار العربية . فما العمل إذن ؟ نستعيد هذه النظرة الانتهازية-الرجعية بغير أن ندخل الوضع العربي في لبنان نتجسد بوجود العمل القداني على أرضه . ويهرب من السؤال بالدعوة للالتحاق بالقوة . كل هذا التحليل حول صلة لبنان بالوضع العربي ، ما هي النتيجة التنظيمية المترتبة عليه ؟ نناضل منظتنا لترجمة قهها للارتباط بين كافة اطراف النضال العربي من أجل بناء التحالف الاستراتيجي والكتيكي بين حركة المقاومة الفلسطينية وبين باقي اطراف حركة التحرر العربية ، وبناء وحدة القوى الديمقراطية الثورية والماركسية اللبنانية في حركة التحرر العربية ، بوصفها عملية تاريخية مؤدية لبناء الجهاز السياسي الموحد للبروليتاريا العربية. فمادا تقدم لنا ، في المقابل ، المجموعة التي تدعي احتكار مفاتيح صلة لبنان بالوضع العربي ؟ تقدم مشروع بناء تنظيم عربي (يقوم على الدخال المتور بنذ اليوم بين عدد من القوى العربية) . من هي هذه القوى ؟ أين هي ؟ ومادا نعمل من خط ومصالح شعبية ؟ وما هي درجة «الداخل» المزعوم بينها ؟ لا جواب

واحترام حقوقها وثقافتها ...

هذه الهام الديمقراطية لا تقضي على السقلال ، وإنما ترسي الشروط للانتقال نحو الاشتراكية . ونقول تحديدا أن السلطة القائمة هي سلطة وطنية ديمقراطية متقدمة تفتتح النحول الاشتراكي . مع اعتبارنا أن وثيرة نضج النحول الاشتراكي في لبنان مرهونة بنضج الظروف لآخراطه في وحدة عربية شاملة . لماذا ؟ تحديدا ، لآنا نأخذ بالاعتبار تعايش الإنتاج الصغير والتجارة والخدمات الصغيرة في المدينة والريف في ظل الرأسمالية التجارية المصرفية وبالتالي ضرورة حل مشكلة هذا الإنتاج الصغير بوصفه عائقا أمام نمو قوى الإنتاج . إلا أن حلتا لهذه المشكلة ينطلق من أن التحالف الوطني الديمقراطي هو تحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة . وضرورات هذا التحالف تنحصر بنوع الحلول المقدمة لمشكلة «الإنتاج الصغير» ، على قاعدة الحل السلمي للتناقضات الثانوية في صفوف الشعب . لذا يقترح برنامج منظمتنا ما يلي : ١ — اصلاح زراعي يقوم على مصادرة اراضي كبار ملاك الأرض والوقف وتحويلها مباشرة الى قطاع تعاوني جماعي بإدارة المنتجين أنفسهم . يشكل هذا القطاع قطاعا رائدا في الزراعة اللبنانية ، يجري الارتكاز عليه وتشجيعه لكي يستقطب جموع المزارعين الصغار المنغلين للانضمام الطوعي الى العمل التعاوني والجماعي .

٢ — العمل على إعادة انخراط عشرات الآلاف من الباعة والوسطاء ومقدمي الخدمات الصغار — الذين تدفع بهم الرأسمالية السى العمل التنظيمي — في العمل المنتج . ٣ — النحول الطوعي للإنتاج الحرفي الصغير الى إنتاج صناعي كبير حديث ويمكن .

— الانتقال الى السلطة الوطنية الديمقراطية المتقدمة يطرح مسألة وحدة كل من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وطبيعة التحالف بينهما وقيادة هذا التحالف . كيف يحل الرتدون عن الماركسية هذذ المسألة ؟ بالتروبيات الألاطيقية واللاجدلية حول الوحدة الشعبية . بدل صياغة برنامج التحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة — على قاعدة التناقضات الثانوية بينها — يسعى منظرو البرجوازية الصغيرة الى وحدة شعبية تلقى هذه التناقضات ، وبلا من طرح المسألة على أساسها الفعلي : كيف يبنى وحدة الطبقة العاملة وكيف يبنى وحدة البرجوازية الصغيرة ، وكيف يتم التحالف بينها ، يؤكد لنا هؤلاء المنظران استئحالة هذه المسألة ، رافضين الواسيلين الوحدتين للتوحيد والممثلين للطبقتين : التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي . الأول مرغوف جهارا لأنه عامل تفتيت لوحدة الشعب ، والثاني مرغوف ضمنا لأن فكرة التنظيم الحزبي مستبذلة بمشروع بناء وحدات دعاوية تمكس ، على نحو ميكانيكي ، مستوى الوحدة القائم في صفوف الشعب ، أي تمكس درجة تفتتةالقائبة ولا تتدخل كتمصر واع ينظم في علبهه توحيد .

أين تتم الوحدة الشعبية ؟ على مستوى الحي . لماذا على مستوى الحي ؟ لأن الحي يراكم علاقات الاستغلال بالإضافة الى العلاقات التقليدية بوجهها : وجه التبعية للسلطة والرأسمالية ووجه التبرد عليها . ولكن الا يراكم العمل هو أيضا هذه «العلاقات» ؟ وما الذي يوحد مجموعة احياء ؟ ماذا بشأن وحدة نضال أهالي الريف ؟ ولماذا يشكل التنظيم النقابي لقة ألف عامل صناعي مثلا وسبيلة تفتيت للوحدة الشعبية ، بينما يشكل توحيد

أهالي حي يسكنه عشرون أو خمسون الفشبة

حول قضية معينة عامل توحيد للجماهير ؟ أن التعبير العملي الوحيد للوحدة الشعبية هو تحالف الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة ممثلين بأحزابها السياسية . وهذا مما لا يدركه دعاة مراجعة الماركسية الفوضويون . والوحدة الشعبية تطرح بالضرورة مسألة الطبقة التي تقود التحالف . فلا وحده بدون قيادة . أن محرفي الماركسية يكررون المآزق البرجوازي الصغير ، لانهم ينظرون تحديدا الى المسألة من منظار موقعهم الطبقي وادعائهم المثالية . فكل مآزق النضال الثوري في لبنان يكن في أن الطبقة الغالبة عليه الان — البرجوازية الصغيرة وجناحها الديني خاصة — عاجزة بعد ذاتها عن تقديم بديل للسلطة البرجوازية المصرية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد . وبسبب ازدواجية هذه الطبقة — كونها الركيزة الاقتصادية والسياسية للسيطرة البرجوازية وضحية هذه السيطرة في آن معا — فإن ميلها الدائم هو نحو الانشقاق . من هنا كان السؤال المركزي في الثورة الوطنية الديمقراطية اللبنانية هو : من يكسب البرجوازية المصرية الى صفه — البرجوازية أم الطبقة العاملة ؟ ومن هنا كان خط قيادة الطبقة العاملة للمرحلة الوطنية الديمقراطية — اآذي يلقيه المرتدون بشطحة قلم — ليس مجرد تأكيد مذهبي جامد علىقوله مبذلة أو تعبير عن نظرة قنوية ضيقة — وإنما هو شرط حل مشكلةالثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان .

أن تغيب المجموعة المرددة المطرودة لكل الطرح الطبقي والاستراتيجي لمسألة السيطرة الاستعمارية في لبنان يؤدي الى فصل النضال الوطني عن النضال الديمقراطي فضلا وهما ليس الا تبريرا لياس الانهزاميين منمصاعب النضال الديمقراطي وإعادة اكتشافهم للمقاومة الفلسطينية .

— ما الذي يعليه الاعتراف بوحدة المسألة الوطنية الديمقراطية اللبنانية ؟ أولا : الاعتراف بأن السلطة البرجوازية تجسد كل نتائج السيطرة الإمبريالية على لبنان : تكريس التجزئة القومية . التعاضب مع الكيان الصهيوني . فقدان الاستقلال السياسي . نظام الطائفية التسياسية اللاديمقراطي . وكافة النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تبعية الرأسمالية المصرية — التجارية للاستعمار الجديد . من هنا فالاولوية الوحيدة التي تحمل أي معنى هي أولوية حشد كافة القوى ضد هذا العدو الرئيسي .

ثانيا : ادراك التداخل العميق بين النضال الوطني والنضال الديمقراطي ورسم الخط التضالبي على هذا الأساس . ولقد أثبتت كل تجربة العمل الوطني في هذا البلد أن نمو النضال ضد الاحتلال الصهيوني (والنضال مع المقاومة) يكون بنمو واتساع الفئات الجماهيرية التي تحلها مصالحها الوطنية والطبقية الى الاصطدام بالسلطة او الانكشاف عن وصايتها . بل أكثر من ذلك ، فإن هذين النضالين يغذي بعضهما البعض . لقد جاءت مجزرة النبطية بحق مزارعي التبغ مثلا لتعيد تحديد السلطة األبانية عدوا رئيسيا في عين الجماهير وتساهم في فك طوق العزلة على المقاومة الفلسطينية الذي نتج عن اعتداء ١٦ ايلول ١٩٧٢ . كذلك فإن سقوط حكومة صائب سلام بعد اعتداء العاشر من نيسان الماضي سببته فضيحة التواطؤ واللذ الوطني ، واكن بعد أن تخللت أركان هذه الحكومة

عبر اشهر طويلة من النضالات الجماهيرية الحادة . وإذا كان قد امكن حشد كتل جماهيرية هائلة في الدفاع عن المقاومة في ايار الماضي — كما أمكن حشيد قوى عن المساهمة الفعالة في جولات النضفة الى جانب السلطة — فلا ن غاما بأكمله من النضالات الاجتماعية الحادة آلب هذه الجماهير على السلطة أو حيدها عن الزلعة لها على الآقل .

في فترة زمنية معينة ، قد ترقى الى جدول اولوية النضال الوطني الديمقراطي في لبنان مهمة الدفاع عن الوطن وحماية المقاومة . وفي فترة ثانية قد تغلب مهام النضال الديمقراطي والاجتماعي . أن قصري النفس واصحاب الرؤية الجزئية هم وحدهم الذين يعيدون النظر في الوضع اللبناني يرمته انطلاقا من غلبة هذا الوجه أو ذاك من النضال الوطني الديمقراطي في لبنان .

ثالثا : لما كان الخطر الإسرائيلي مائلا باستمرار ولما كان وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان يطرح مهمة حمايتها والنضالين معها ، فإن منظمتنا قد صاغت تكتيكيين ثابتين للنضال في الفترة الراهنة :

(١) الدفاع عن الوطن والمقاومة ، كتكتيك ثابت في وجه الاعتداءات الاسرائيلية وجولات النضفة ضد المقاومة . وما نستوجه هذه المهمة من تجهيز خاص للحركة الوطنية الديمقراطية لا يعزز مقاومة الجماهير اللبنانية ضد اسرائيل ولا يضاعف قدرات المقاومة الفلسطينية وحسب ، وإنما يبنى قوة الجماهير الشعبية اللبنانية نفسها في نضالها من أجل الخبز والديمقراطية .

(٢) تطوير وتعميق التحالف بين الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . وقد عرف هذا التحالف نقله نوعية خلال وبعد ايار الماضي ، وتمثلت ليس فقط بالدور الفعال الذي لعبته الجماهير اللبنانية المنظمة في حماية المقاومة والانتفاخ حولها ، وإنما تتمثل أيضا باعتزاز المقاومة الفلسطينيةنفسها بالحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية حليفا رئيسيا لها ، تنطلق من قاعدة هذا التحالف الرئيسي لتحديد صلاتها بالاطراف الأخرى . والذي جعل نقل التحالف الى هذه الطور المتقدم ممكنا هو أيضا نمو وزن الحركة الوطنية الديمقراطية نفسها من خلال جملة النضالات التي خاضتها جماهيرنا خلال العام الأخير .

هذه هي مقومات وحدة النضال الوطني الديمقراطي وما تلبسه من مهام ، نضعه في وجه عملية عزل النضال الوطني عن النضال الديمقراطي واخزائله بالالتحاق بصفوف المقاومة الفلسطينية .

التحالف بين القوى . فلو كان ثمة اتفاقا استراتيجيا وموقفا موحدًا من السلطة واساليب العمل بين القوى الوطنية والديمقراطية لاستوجب ذلك الاندماج معها في تنظيم موحد ، لا التحالف معها . ثم أن أي تحالف هو أيضا مجال صراع بين القوى المتحالفة ليست نفوذها واحتلال الموقع القيادي في التحالف . واذي يحسم هذا الصراع ليس «وجهات النظر» وإنما الخط الصحيح والانتفاخ الجهايري حوله وتمثيل طبقات المجتمع الأكثر جنية .

ثم تطرح الصيانية اليسارية حاجسها حول الممايز مع الاطراف الأخرى — فهي تسمى ان المايز اذا كان يستوجب برأيها الاتفاق التام على كل شيء ، فإن أي خلاف يستوجب القطيعة والعداء السافر . وهي تغفل بذلك أن صلة القوى بعضها ببعض تنطلق أساسا من الاكتشاف الذي يحتكره المحرفون : أن الطبقة العاملة ليست الطبقة الوحيدة الموافقة في وجه الاستعمار والرأسمالية التجارية المصرية في لبنان . هذه قاعدة كل تحالف . ثم تنطلق صلة القوى بعضها ببعض من الطرف الراهن : مستوى تعب الطبقاتين تمثيلها السياسي ووحدها ، الفئات الغالبة فيها ، قياداتها السياسية ، درجة نضج الحركة الجماهيرية نفسها ومستوى تضاليتها. أن كافة هذه العوامل تعطي شعار التضامن مع الصراع ضموهه الحقيقي . فهي ظسرف يغلب فيه القمع الشديد ، وتجد الحركة الوطنية والديمقراطية نفسها تواجه مجتمعها بانعافية ضد هجمات السلطة ، طبيعي أن يغلب جانب التضامن على جانب الصراع . أما في ظسرف تسعى الاطراف الإصلاحية والتحريرية فيه الى لجم النضال الجهايري ، أو السعي لاستيعابه عبر أصلاحت السلطة ، فيبرز جانب الصراع على حساب جانب التضامن عندما أقصاه وتحريره من كل القيود أو الى الدفاع عن المصالح الأكثر جزئية للجماهير الشعبية. على أن الزعة الصيانية اليسارية الانتهازية تخلص أخرا الى وضع كافة الأحزاب والمنظمات المنحلة للبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة في لبنان في قفس واحد واصدار الحكم عليها بالاعدام بحجة الإصلاحية البرجوازية الصغيرة. ثم تنتقل الى تعيين الهام لحركة وطنية لم يعد مفهوم من هي ؟ إذا لم تكن تضم مثلا الاطراف المتفحة حاليا في لقاء الأحزاب والقوى الوطنية والنقدية !! اللهم الا إذا اقتصررت الوطنية والحركة الوطنية على هؤلاء المعامرين المستجدين في اكتشاف «المسألة الوطنية» !!

رفض العمل في المؤسسات

التبرد على جانب القمع من العلاقات الرأسمالية ، تصل انتزعة الصيانية اليسارية الى النتيجة القائلة أن كافة المؤسسات — كانت مؤسسات السلطة أم مؤسسات الجماهير — هي أدوات قمع للجماهير المضوية فيها . وهي تحذر بعدم خلطة من الصراع اشد تماسكا من قبل . فقد علمنا بالتجارب أن بالصراع وحده يترسخ النضال التنظيمي ويتعزز الالتزام بالماركسية اللينينية وبخط البروليتاريا الثوري .

في ١٢-٧-١٩٧٣

— رفض العمل في النقابات ، لأن هذه هي أيضا أدوات قمع للجماهير المضوية فيها . هنا تغيب ازدواجية دور النقابات : أنها أدوات وساطة بين السلطة وأرباب العمل والعمال وهي أيضا أدوات النضال الاقتصادي للجماهير المنتجة في مقاومتها اليومية للاستغلال الرأسمالي وحتى عندما ترتضي الصيانية اليسارية النضال العمالي ، تقصر هذا العمل على «التضامن القاعدي» لكن التضامن القاعدي إذا لم يوظف في سبيل تنظيم العمال للسيطرة على نقاباتهم غير ممثلهم السياسيين ، يعني عمليا تكريس للمقاييدات البيئية على رأس النقابات ، هذه القيادات التي تلجم النضال العمالي أو تجيره لصالح أرباب العمل والسلطة .

رفض العمل الحزبي «الديمقراطية المنظرية»

تغطي أبشع أنواع القمع الأيديولوجي والتسلط الفردي

لما كانت الأحزاب السياسية هي أيضا مؤسسات جماهيرية ، فإن الصيانية اليسارية ترى فيها أيضا أدوات قمع للجماهير المضوية فيها . والواقع أن الصيغة التنظيمية التي تنتهي إليها تعبير تنظيميا عن انحرافها النظري والسياسي العميق . أنها صيغة الوحديات المنتشرة التي ترفض أن تبني وحدتها بسنوى مقدم عن مستوى الوحدة الذي بلغته الجماهير. وهذا يتم فعلا عن دورها الرئيسي : أنها لا ترمي الى التوحيد والتنظيم « اللهم الا التنظيم القاعدي الذي يطرح باستمرار السؤال البسيط : ما الذي يوحد الهيئات القاعدية على امتداد البلد ؟) بقدر ما ترمي الى الدعاية . الدعاية والزبد من الدعاياوالدعاية دوما هو شعار الصيانية اليسارية . والواقع أن مثل هذه الصيغة التنظيمية لا تساهم إطلاقا في حل مسألة توحيد وتنظيم الجماهير ، ناهيك بمهمة قيادتها التي لا تدعيها أصلا . وإنما غرضها الرئيسي حل مشكلة اعضائها أنفسهم — السماح لهم بالفوضى في أوساط الغقام على النضالهم وهامشيتهم .

وعلى عكس ما تدعيه مثل هذه الصيغة من ديمقراطية ، فإنها البؤرة التي تنو فيها أخط انواع النزعات الفردية والعصبوية ، وتمارس فيها أبشع انواع القمع الأيديولوجي والسياسي . فهي حكما مجموعة شغل بخطة حول أفراد (متقدمين) ومتفوقين ثقافيا يستترون بالمساواة الوهمية الكاملة بين الأعضاءلممارسة القمع القمع . وليس من مثال أخضل على تحويل ادعاء الديمقراطية الى غطاء للكتاتورية الفردية والقمع الأيديولوجي من الطريقة التي

انتجت فيها المجموعة المحرفة « قطعها » الجديد . فقد جرى إنتاج هذا الخط على يد أحد محرفي الشيوعية الفكرية بمزمل عن تجربة المنظمة وعن آراء المحرفين أنفسهم . فاصدر كراسا لا زال أفراد المجموعة حتى الآن عاجزين عن فهمه ، يحملون مشعوذهم الفذ من مكان إلى مكان لعرضه ونفسره . هذا بالرغم من ادعائهم عقد عشرات الندوات والجمعيات العامة لتناقش « الخط » الجديد . وإبرز ما في هذا الخط ليس فقط أنه يعدم كل تجربة المنظمة ومضايها تحت ركام من التحليلات النضائية الرديئة ، وإنما الإهم من ذلك أن العديد مما ورد فيه يناقض الى أبعد حد ما طرحته المجموعة المحرفة عندما كتبت داخل المنظمة . وأول هذه الأمور أن هذه المعاملات بنت كل مواقفها داخل المنظمة على النمك الحرفي بالوثائق الصادرة عن المؤتمر الأول للمنظمة ، وعلى الإخص التفرير السياسي . وقد اعتبرت أن مراجعة قيادة المنظمة لهذا التقرير ونقدنا له ، على ضوء مقررات المؤتمر ونفسه ومتطلبات الظروف الراهن ودروس تجربنا المخففة ، اعتبرت كل ذلك أساس الانحراف « الانتهازي البيئي » للقيادة ! فمادا نجد الآن ؟

يصدر كراس المجموعة المحرودة — بعد خروجها من المنظمة ، ليكمل شتى النهمللتقرير السياسي الصادر عن المؤتمر التأسيسي ويسخر من رفاق هم «شرايين من المعلمين والموظفين والطلاب» يطلمون طبقة عاملة ما هي الا نسخة عن رؤيتهم لذاتهم ، وما الى هنالك من اعدام كامل للماضي وتقد تخريبي لاستخلص منه اية إيجابية . والاطرف من ذلك ان الاتهامات الرئيسية التي اطلقتها المجموعة داخل المنظمة لم تظهر الا على غلاف كراسها وليس في منه . فقد طبع الكراس قبل استكمال صياغة النص . وخلال تلك الفترة ضاع كل الحديث عن تحريفية المنظمة وخطها الفكري والإصلاحي . وحل محل ذلك نقد يجعلها مع باقي اطراف الحركة الوطنية الديمقراطية ببهة «البرجوازية الصغيرة» . ان صياغة المواقف والنصوص من وراء ظهر الاكثية الساحقة من الأعضاء ، وصودر نصوص لا يسك مفتاحها الا غرد واحد ، بينما يتلذذ اشباه متفخين بترداد جبل سحرية منها كالتماودي ، وتقلب وتغير الخطوط حسب اخر وهم حظ في رأس محرفي الشيوعية الفكرية أو اخر كتاب قراؤه — أن هذا كله إنما يعبر عن نوع فريد من القمع هو القمع القائم على النضالهم وهامشيتهم . والديمقراطية ! أن تخلص منظمتنا من المجموعة الصيانية اليسارية يستلزم عملية تحررها من أرث الأيديولوجية القومية والأمراض المرافقة لفترة التكوين الأولية . وهي تخرج بعدد أشهر من الصراع اشد تماسكا من قبل . فقد علمنا بالتجارب أن بالصراع وحده يترسخ النضال التنظيمي ويتعزز الالتزام بالماركسية اللينينية وبخط البروليتاريا الثوري .

في ١٢-٧-١٩٧٣

جمهورية
 مجلد ٢٥ لسنة ١٩٧٠ و ١٩٧١
 نحن المجلد ٢٥ لسنة ١٩٧٠ (علاصايف البريد)
 يطلب منه إدارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي

- عشرة موضوعات حول مشاريع بورقيبة والزيات والملك حسين.
- من اجل محاكمات علمية في مصر.
- الجذور الوطنية للثورة الكوبية.
- منظمة العمل الشيوعي: نحو تحويل لوري للجمعية اللبنانية.

بيروت - الاثنين ٢٣/٧/١٩٧٣ - العدد ٦٢٩ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ل.

أسباب الرفض المصري للمبادرة الليبية



مغزى انتفاضة ١٩ يوليو الديمقراطية في السودان



تحويل خطوط المجاهدة في الأردن إلى منتهات سياحية!

حول وحدة مصر وليبيا

من البداوة الى ثروات النفط الهائلة ، ومن
الاقتار الدينية الممحصية والتقاليد الاجتماعية
القديمة التي تخاف التقدم والتحرر المصري
(وهو الخطر المحقق من جراء الثروة والاموال
المنورة التي ستجلب الفساد من الخير الى
غيره من « الموقبات ») ، ومن الانكسار
القومية الخالية التي ترى الوحدة العربية
محقة في السماء .. فلا تعرف عنها الا الحساس
العاطفي لها .

● مقابل ذلك كانت البورجوازية المصرية
الجديدة طامحة للوحدة على الصعيد الاقتصادي،
ولكنها تريد وحدة لا تقيد بشروط سياسية
ولا تزجها بمعابر كانت قد قبلتها من عبد
الناصر في السابق لانها كانت تحقق لها قسوة
ونمو وامتدادا .. اما الان وبعد الهزيمة ،
فهي تريد حسابات دقيقة وحلولا سميكة للمشاكل،
وتريد علاقات تعايش مع كل الانظمة العربية ..
هذا التعاضد العربي الذي هو افضل جسر
للعلاقات الاقتصادية مع دول النفط العربي
والرأسمال العربي ، كما هو افضل جسر
لارتياح الرأسمال الاجنبي الذي ندعوه الان
للاستثمار داخل مصر .. لذلك كله فانها تريد
الوحدة هادئة ومندرجة على مهل ، وبدون
مشاكل سياسية ، وبدون مواقف «متطرفة»
كالتى يشنها العقيد القذافي .

وفوق ذلك او قبله ، فان القذافي يطرح عليها
أفكارا دينية مقصبة ، تؤثر على « الوحدة
الوطنية » في مصر ، كما تؤثر على الاقتصاد
المصري نفسه ، فالحقاني يدعو الى تحريم الخمر
واقتال الملاهي ، فيذكره شاعر مصري معروف
برحمته .. ومع ذلك يرد على القذافي « ان
ظرونا تخلف ، نحن بلد سياحي ، فإذا
سحبنا اقتصادنا وموارنا من السياحة اذا
حرمانا الخمر واقتلنا الملاهي » !. ويرد عليه
القذافي معتبرا ان الاخلاق اهم من المال ، انه
مستعد للضحية بالثروة في سبيل الثورة !؟
اي انه مستعد للتعويض عن ذلك !
ونظر البورجوازية المصرية - انفسا -
بخوف للمغامرة الكبرى « الثورة الثقافية » كيف
يريد القذافي تطبيقها في مصر ! .. هنا في مصر
.. اذا تحركت الجماهير ، على أي شكل من
الاشكال ، فلا أحد يستطيع إيقافها .. انها
خطر وخطر كبير جدا .. لا ضمان لنا الا بدولة
المؤسسات والقانون ! .. ان ظروف ليبيا
تختلف عن ظروفنا .. وما يصلح لليبيا لا يصلح
لمصر .. (وقد رفع هذا الشعار رسميا تجاه
الثورة الثقافية بعد ان طالب القذافي الصحافة
المصرية بان تكتب عما يجري في ليبيا) .

وامام أفكار القذافي الاجتماعية الرجعية
(خاصة بالنسبة لتحرير المرأة) بدأت الاوساط
المحررة المصرية تنشر - ايضا - بالخوف ..
فالحقاني يريد ان يعيدها الى الوراء .. الى ما
قبل الحركة النسائية التي قادتها هدى شعراوي
في العشرينات داعية لنزع الحجاب ولحرية
المرأة ولتمليها وحققها في العمل .. كما وجدت
الناصر التقدمية « واليسار الناصري »
المنتشرة في الاوساط المهنية والثقافة ان نهج
القذافي المعادي للماركسية سيعود بمصر الى
الوراء ، ويشجع القوى الرجعية والمتخلفة في
مصر التي ترفع راية الحرب الصليبية ضد
الماركسية والشيوعية .

وامام اصرار القذافي على المناقشة داخل
مصر وعلى تحقيق الوحدة الاندماجية في موعدها
بعد شهرين ، اطلق السادات حرية النقاش
حول الوحدة بحضور القذافي وسبع نسيابحية
الانديجي ، وشهدت مصر نقاشات واسعة ،
في كثير من المؤسسات الشرعية ، وتحتصر
النقاش طبعا وسط مؤسسات الدولة ومنظماتها
(اما الجماهير العمالية والفلاحية وحتى الطلابية
- لم يجر أي نقاش في الجامعات وبين الطلاب
خوفا من آراء الطلاب - .. اما الجماهير المعنية
بالوحدة ، فكانت غيرة معنية !
وهكذا انفجرت النقاشات ، وتبين ان
الوحدة كما يريد القذافي غير ممكنة ، ورفع
شعار الوحدة المتدرجة ، وعاد القذافي الى
ليبيا خائبا بالنظر الى طول ذكرى «ثورته» وبوعده
تحقيق الوحدة !

الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي كخروج
للصراع القائم بين سلطة اقلية تعيش « حياة
الف ليلة وليلة » وبين مختلف الطبقات الشعبية
التي كانت محرومة من ثروة النفط .
ومنذ قيام الانقلاب بدأت تتبلور المصالح
الجديدة للقوى الاجتماعية التي انبثق منها
الانقلاب ضد الرجعية القديمة ، خاصة على
صعيد أجهزة الدولة العسكرية والمدنية مع نمو
رأسمالية (سيمرة وتجارة وعقارات) جديدة
من اغنياء النفط .. هؤلاء الذين يرتادون شارع
الهرم في القاهرة حيث الملاهي التي يطالبها
القذافي باقتلاعها . واثاء المناقشات التي اجراها
القذافي قال له أحد الصحفيين « الصغار »
ان الذين يرتادون شارع الهرم هم اغنياء
ليبيا ، اما نحن فلا نعرف عنه شيئا !)
بدأت مصالح القوى الاجتماعية الجديدة
- اذن - تتبلور ، فالثروة النفطية ضخمة ،
وأجهزة الدولة وكبار الموظفين مستعدين
لانتهاكها ، وبدأ حباب « الثورة » يهت ، وبدأ
القذافي يشعر ان الاقلية تنفخ وأن الوحدة
لا يتحسب لها كثيرا ، كما رأى ان البيروقراطية
الليبية التي جاءت معه واعتمد عليها تضعف
العراقل وتضع الثغرات الاقلية ، ثم وجد
أيضا - ان النقاشات الاقلية والقطرية بين
المصريين العاملين في ليبيا وبين المواطنين الليبيين
بدأت تتفجر في أحداث صغرى أو كبيرة ، ثم أخذ
يرى ان أغلبية مجلس قيادة الثورة أصبحت
« معتدلة » ولا تريد الوحدة بالسرعة التي
يريد .. لقد بدأ تبلور المصالح الخاصة التي
تتجسم مع كيان ليبيا ومع الثروة النفطية
المنورة فيها ، وبقي القذافي وحده يمثل
« البداية الاولى » بكل حماسها الوطني
وأفكارها المناقضة المالية والقومية والدينية ..

وبدا القذافي يشعر ان « الثورة » تسير الى
الاضمحلال ، وان الوحدة العربية تتعرض
لعقبات وعراقيل وحساسيات اقلية ، وتلفت
الى مجلس قيادة الثورة فوجده - لأول مرة -
يعارضه ولا يوافقه على كثير من ارائه ، ووجد
ان أجهزة الدولة وكبار الموظفين والبيروقراطيين
منلهون لاشباع جيوبهم بما أنعم الله على ليبيا
من ثروات .. وهكذا ثار « ثورة المتخلف »
على قوى اجتماعية انبثق منها ، ولم يزل
يمثلها ، وبما انه لا يملك أي وضوح عن معنى
ما يجري من تبلور مصالح طبقية جديدة غسي
بلده ، بالإضافة الى ما جرى في مصر ويجري
(وهو الناصري الذي توهم انه سيرت عبء
الناصر ويجدد ثورته وحركته بوحدة مصر
وليبيا) .. كل ذلك دفعه بمنالته وانكاره
المناقضة وأحلامه الخاصة والعامة الى
الدعوة الى « ثورة ثقافية » تطهر ليبيا من
الفساد ومن التراخي ومن الكسل البيروقراطي ،
وتتجاوز أجهزة الدولة القاتلة ... « ثورة
ثقافية » تعيد الاعتبار الى الافكار والنسى
الوحدة والى الاهداف القومية ، وبما ان كل
ذلك بحاجة الى « عقدة » تدفع وتثقف وتحرار
البيروقراطيات الاخرى ، فكانت « النظرية
الثالثة » بكل ما تحمله من أوام وتضارب في
الافكار والنظريات ..

كانت « الثورة الثقافية » القذافية مزيجا من
المنهية الجماهيرية (في حينه بتلك السرعة
المنهية الجماهيرية) وبينما كانت سرعة
الاوضاع بالملكية الرجعية القديمة المعيلة
الباشرة للامبريالية العالمية ، لم يزل يتبلور
اقتصاديا واجتماعيا .. فلقد جاء الانقلاب في
ثروة مد وطني شعبي عارم في ليبيا بعد هزيمة
ه حزيران مهددا المصالح النفطية في الصميم ،
ووصل الى حد التفكك المسلح ضد القواعد
العسكرية الامبريكية والبريطانية .. وجاء

لا شك ان الوحدة العربية هي
طموح الجماهير العربية الدائم ، ولم
تكن مصالح الجماهير العربية في كل
بلد عربي لتتناقض فعلا أمام أي
مشروع وحدوي .. ولكن
البورجوازيات والاقطاعات العربية
هي التي كانت تريد الوحدة العربية
وفق مصالحها ، فهي معا احيانا ،
وهي ضدها احيانا اخرى ، ولكنها -
على الصعيد التاريخي - عجزت
عن تحقيقها فعلا ، لانها متمسكة
بكيانها الخاص ، وارتباطاتها
بالامبريالية العالمية ... ومع صعود
البورجوازية الوطنية الجديدة وصعود
البيروقراطيات العسكرية في أواخر
الخمسينات ، تحققت أول وحدة
عربية بقيام الجمهورية العربية
المتحدة ، ولكن هذه الوحدة سرعان ما
تصدعت بالتناقض بين البيروقراطيات
الحاكمة وأجهزتها العسكرية والمدنية ،
ومحاولة البيروقراطية المصرية الثورية
السيطرة على البيروقراطية السورية
الاضعف . واستغلت القوى الرجعية
والاقلية العسكرية والبورجوازية
القديمة هذه المسألة ، وتسربت منها
الى تحقيق الانفصال بعد سنوات
قليلة من قيام الوحدة .

واليوم تعود المناقشات حول الوحدة بين مصر
وليبيا .. وتظهر السلطة المصرية ومن ورائها
التحالف الطبقي الحاكم معارضة للوحدة
الاندماجية ومطالبة بوحدة تدريجية .. بينما
يمر العقيد القذافي على وحدة اندماجية سريعة
يعتبرها « فرصة التاريخ » .
ومن خلال المعارضة المصرية التي شجها
السادات ليعطيها طابع الشمول ، والاصرار
القذافي (الذي يخفي معارضة ضمنية في مجلس
قيادة الثورة الليبية ، حيث تلقى أغلبية
أعضائه مع الموقف المصري) .. من خلال ذلك
يتضح ان الوحدة المتطرفة في ايلول القادم لن
تتحقق بالرغم من حماس القذافي الودودي ..
وبالرغم من الضرورة الوطنية الحالية بالنسبة
للعقد الصهيوني .. وبالرغم من ضرورات
المستقبل .. (على حد تعبير هيك الذي أيد
موقف القذافي شاذاً بذلك عن اجماع الفئات
الحاكمة المخيرة ، لمعه في ذلك يريد موقفا
خاصا معتادا على دعم ومساندة القذافي في
مواقع السلطة المختلفة ..) .. وبالرغم من
طموح الجماهير المصرية والليبية للوحدة
فما هي التناقضات الفعلية التي تمنع
تحقيق الوحدة المصرية - الليبية
الآن ؟

● أولا ، وقبل كل شيء ، فان الوضع
الليبي الجديد الذي حققه الانقلاب العسكري
الذي أطاح بالملكية الرجعية القديمة المعيلة
الباشرة للامبريالية العالمية ، لم يزل يتبلور
اقتصاديا واجتماعيا .. فلقد جاء الانقلاب في
ثروة مد وطني شعبي عارم في ليبيا بعد هزيمة
ه حزيران مهددا المصالح النفطية في الصميم ،
ووصل الى حد التفكك المسلح ضد القواعد
العسكرية الامبريكية والبريطانية .. وجاء